الباب الأول

إستراتيچية بناء الدولة

- الفصل الأول : المشروع الصهيونى وظروف نشأته
- الفصل الثانى : إسرائيل والأيديولوچية الصهيونية
- الفصل الثالث : وايزمان وفيصل والحركة الوطنية العربية
- الفصل الرابع : الدولة الثنائية .. القومية والفيدرالية
- الفصل الخامس : الجدار الحديدى
- الفصل السادس : سنوات حاسمة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)
- الفصل السابع : الصهيونية والتقسيم

الفصل الأول

المشروع الصهيونى .. وظروف نشأته

منذ سنوات قليلة، احتفلت إسرائيل ويهود العالم بمرور قرن على نشأة الحركة الصهيونية، حيث نجح الصحفى النمساوى تيودور هيرتزل فى إقناع الوفود اليهودية المجتمعة فى مؤتمر بازل فى أغسطس ١٨٩٧م بمشروعه الخاص بإنشاء دولة لليهود فى فلسطين، كحل وحيد للمسألة اليهودية، فقد قرر المؤتمر إقامة المنظمة الصهيونية العالمية واتفق على أن يكون هدفها هو إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين فى إطار القانون العام (الدولى)، وحدد الوسائل لتحقيق هذا الهدف عن طريق استعمار عمال الزراعة والصناعة اليهود لفلسطين، وتنظيم اليهود وتوحيدهم فى كل دولة وَفْقًا لقوانينها مع إذكاء مشاعرهم القومية، واتخاذ الخطوات للحصول على الموافقات الحكومية التى قد تكون ضرورية من أجل تحقيق هدف الصهيونية.

وكان هيرتزل قد طرح مشروعه فى كتيب أصدره تحت عنوان «دولة اليهود» وتعرض فيه للمسألة اليهودية وناقش مشكلة العداء للسامية منتهيا إلى أنه لا علاج لهذه المشكلة سوى بإنشاء هذه الدولة ومقترحا برنامج العمل من أجل إنشائها.

تحدث هيرتزل عن سوء أحوال اليهود واضطهادهم فى كل مكان، ذاكرا أن القوانين التى تنص على مساواتهم لا تطبق، وأنهم محرومون من تولى المناصب فى الجيوش والقطاعات العامة والخاصة، كما تحدث عن المحاولات السابقة لحل المسألة اليهودية،

ومنها انتقال أعداد من اليهود إلى بلد آخر، الأمر الذى قد يترتب عليه ثراؤهم، ومن ثم يؤدى إلى إثارة العداء لهم، كما أن منها تحويلهم إلى عمال زراعة تقليديين فى الدول التى يعيشون فيها بكل ما فى ذلك من صعاب ومشاكل.

وقام هيرتزل بتحليل أسباب العداء للسامية، السياسية منها والاقتصادية، فأوضح أنه يجب عدم الخلط بين العداء للسامية الذى كان يتمثل فى الاضطهاد الدينى وبين ما أصبح يرجع إلى تحرير اليهود نتيجة لإلغاء التشريعات التمييزية وغير الإنسانية التى كانت تطبق عليهم؛ وذلك لأن اليهود ـ بعد خروجهم من الجيتو ـ صاروا يشكلون شعبا بورجوازيا ينافس الطبقات المتوسطة فى البلدان المختلفة ويثير عداءها للسامية.

وانتهى هيرتزل إلى أنه لا علاج للعداء للسامية إلا بإنشاء دولة لليهود، فاليهود جماعة تاريخية لهم طبيعة مميزة، وقد جعل أعداؤهم منهم شعبا دون موافقتهم، تجمع بينهم المحن وتوحدهم، كما أن لديهم من المقومات والموارد البشرية والمادية ما يمكنهم من إقامة دولة لهم.

لم تكن فكرة هجرة اليهود إلى فلسطين وإنشاء دولة لهم فيها فكرة جديدة استحدثها هيرتزل، بل سبقه فى طرحها آخرون من أمثال موسى هيس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥م) فى كتابه «روما والقدس»، وليون بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩١م) فى كتابه «التحرير الذاتى»، وموشيه ليلينبوم، وبيرتيس سمولينسكين وآخرون.

كما أن اضطهاد اليهود، أو ما يعرف بالعداء للسامية، فى الدول الأوروبية من الحقائق التاريخية المعروفة، وإن كان من المعروف كذلك أن الثورة الفرنسية كان لها تأثيرها فى إصدار دول أوروبا تباعا للتشريعات التى حققت لليهود الذين يعيشون فيها المساواة والمواطنة ورفعت عنهم القيود التمييزية التى كانوا يخضعون لها. فأصبحوا يمارسون المهن ويتولون المناصب المختلفة. فبدأ اليهود فى تلك الدول يخرجون عن عزلتهم فى الجيتو والشتتل، وأخذوا يندمجون فى مجتمعاتهم. وظهرت حركة التنوير اليهودية (هاسكالا) فى القرن الثامن عشر، حيث بدأ موسى مندلسون (١٧٢٩ ـ ١٧٨٦م) وغيره فى نشر الأفكار التى تدعو إلى إعادة النظر فى بعض المعتقدات اليهودية الجامدة، وينتقدون الآراء القائلة بأن اليهود يشكلون أمة ويتعلقون بالدولة اليهودية التى زالت منذ ألفى عام. وقامت فى ألمانيا حركة إصلاحية تدعو لتخليص

الصلوات اليهودية من ترديد العودة إلى صهيون والكلام عن المسيحانية (وهى العقيدة التى تفسر بعض فقرات فى أسفار التوراة بأن المسيح سوف يظهر فى نهاية الأيام لينشر العدل ويحقق سيادة إسرائيل على الأمم)، وقد ازدهرت أحوال اليهود فى كثير من الدول الأوروبية بعد اندماجهم فى مجتمعاتها، وحقق الكثيرون ثروات طائلة، كما اعتنقت أعداد منهم الديانة المسيحية، الأمر الذى أثار ثائرة ذوى الاتجاهات الأرثوذكسية ومخاوفهم على مستقبل اليهودية والشعب اليهودى نتيجة لحركة التنوير.

أما فى دول شرق أوروبا، فإن حركة التنوير لم تحقق مثل هذا النجاح، وظل العداء لليهود فى روسيا قائما؛ خاصة وقد اتهم اليهود باغتيال القيصر ألكسندر الأول، وتعددت الغارات الانتقامية على الجيتو اليهودى. وكانت هذه الأوضاع تجعل من روسيا وغيرها من دول شرق أوروبا أرضا خصبة للأفكار والمعتقدات الدينية الجامدة.

كما راجت فكرة الهجرة إلى فلسطين وأصبح يهود هذه البلاد من أنصار الصهيونية الذين شكلوا نسبة كبيرة ممن هاجروا إليها.

وقد أدى تدفق هجرة أعداد من يهود شرق أوروبا إلى دول أوروبا الغربية إلى ظهور موجة جديدة من عداء السامية، وخاصة فى ألمانيا والنمسا وإلى حد ما فى فرنسا، وكانت محاكمة الضابط اليهودى الفرنسى دريفوس وإدانته بتهمة الخيانة العظمى، وما صاحب المحاكمة من مظاهر العداء لليهود هى الحدث الذى أثر على هيرتزل الذى كان من أنصار اندماج اليهود فى مجتمعاتهم، فأصبح يؤمن بأن العداء للسامية ظاهرة لا يمكن القضاء عليها.

ومن الواضح أن هيرتزل قد تأثر ـ فى مشروعه الصهيونى ـ بالأوضاع الى كانت سائدة فى عصره حيث كانت تسيطر على العالم الدولُ الكبرى التى وطدت مستعمراتها فى إفريقيا وآسيا والأمريكتين، وكانت تترقب الوقت المناسب لوراثة الدولة العثمانية (الرجل المريض) التى بدأت فى الاضمحلال، وتحاول الإبقاء عليها إلى أن يحين هذا الوقت مراعية، فى العلاقات فيما بينها، مبدأ توازن القوى، ومن ثم تحالفت ضد محمد على حماية للسلطان العثمانى، وبدأت بريطانيا ـ بوجه خاص ـ تستشعر الخطر على طرق المواصلات إلى مستعمراتها فى الهند وغيرها من جانب مصر أو غيرها من

البلاد العربية، وتتطلع إلى إقامة كيان يهودى فى فلسطين ليكون عازلا تضعه تحت حمايتها.

كانت أمام هيرتزل تجارب الحركات الاستعمارية السابقة، ومنها الاستعمار الاستيطانى للأمريكتين وجنوب افريقيا وروديسيا، وبدا معجبا بالتجربة الأخيرة.

كما أنه وضع مشروعه فى إطار الاستعمار الأوروبى الذى يزعم أن للرجل الأبيض رسالة مقدسة لنشر المدنية الأوروبية والتقدم إلى تلك ـ الأقاليم المتخلفة والخالية من السكان إلا القليل من البشر الكسالى الذين يعيشون حياةً بُدَائية. فالمشروع الصهيونى يستهدف استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة والصناعة وإحياء أرض فلسطين التى أهملت حتى أصبحت جدباء تنتشر فيها المستنقعات والأوبئة، «والدولة اليهودية سوف تقام تحت حماية الدول الأوروبية لتكون جزءا من السياج الأوروبى فى مواجهة آسيا وموقعا متقدما للمدنية فى وجه البربرية».

وقد ضمن هيرتزل كتيبه هذه الأفكار، وطرح فيه فكرة إنشاء شركة استعمارية تحصل على امتياز شراء الأراضى واستيطانها. وجماعة يهودية لتمويل المشروع والإشراف على تهجير اليهود وبناء الدولة.

وبدأ هيرتزل مساعيه لدى الدولة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى، فالأولى هى الدولة التى تملك فلسطين، والأخيرة هى الدول صاحبة الأمر والنهى التى يتعين الحصول على موافقتها على إقامة الدولة اليهودية فى إطار القانون العام (الدولى) وتسبغ الحماية عليها.

كان العرض الذى تقدم به إلى السلطان عبد الحميد أقرب إلى صفقة شراء لفلسطين ـ الأرض بما فيها ومن فيها ـ مقابل مبلغ يدفعه اليهود لسداد ديون السلطان العثمانى، أما مساعيه لدى الدول الأوروبية الكبرى فقد كانت عروضا لوضع دولة اليهود تحت حماية أى منها، لا يهم إن كانت ألمانيا أو بريطانيا أو غيرهما، كما أنه لم يجد بأسا فى أن تقام هذه الدولة فى منطقة سيناء المصرية أو فى قبرص أو فى جزء من تانزانيا الحالية ربما حتى يتيسر إنشاؤها فى فلسطين.

ولكن، ما مكان الشعب الفلسطينى فى مشروع هيرتزل؟

من المعروف أن الحركة الصهيونية رفعت شعار «شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب»، لكنَّ هيرتزل وغيره من قادة الحركة كانوا بلا شك يعلمون أن ثمة شعبا عربيا يعيش فى فلسطين منذ القدم، ولا شك أنهم قاموا بدراسات مستفيضة عن المنطقة بأراضيها ومصادر المياه فيها ومناخها وسكانها. كما أن هيرتزل قام بزيارة فلسطين لمقابلة قيصر ألمانيا، ومن المفروض أنه كان يعرف أن أكثر من نصف مليون فلسطينى يعيشون فيها.

وتدل كتابات هيرتزل على أنه لم يكن يتوقع أية معارضة من جانب هؤلاء العرب الفلسطينيين للمشروع الصهيونى، بل كان يتصور أن يرحبوا به. فقد تعرض فى كتيبه بشكل عارض لملاك الأراضى فى فلسطين، ذاكرا أن اليهود سوف يحققون لهم فوائد جمة، ثم أوضح ما يقصده بذلك فى كتاب موجه إلى الفلسطينى يوسف الخالدى عضو البرلمان العثمانى فى مسرحية كتبها بعنوان «الأرض القديمة الجديدة».

كان الخالدى قد بعث بكتاب إلى زادوك خان كبير ربابنة فرنسا، أبدى فيه القلق إزاء النوايا الصهيونية فى بلاده، وأطلع الأخير هيرتزل على الكتاب، فرد عليه قائلا «إن الأماكن المقدسة ملك للإنسانية جمعاء.. وإن فخامتكم ترون صعوبة أخرى فى الوجود مع سكان من الأغيار فى فلسطين، ولكن من سيفكر فى طردهم؟ إننا سنزيد من إنسانيتهم وثرواتهم بجلب ثرواتنا معنا إليهم». (كتاب: تيودور هيرتزل.. دار الجليل للنشر، ص٣٢٥).

وفى مسرحية «الأرض القديمة الجديدة»، يصور هيرتزل حال فلسطين بعد سنوات من الاستيطان اليهودى، حيث امتدت مساحتها إلى الشرق والغرب من نهر الأردن ووصلت حدودها إلى مشارف دمشق، وحولتها التكنولوجيا إلى بلد زاخر بالعمران تنساب فيه الأنهار، ويعيش فيه العرب فى سلام مع اليهود الذين حملوا إليهم الخيرات والمكاسب سواء كان ذلك بشراء الأراضى منهم بأسعار خيالية أو بتشغيلهم بأجور مرتفعة فى تجفيف المستنقعات. ويدير هيرتزل حوارا بين إحدى شخصيات المسرحية (الضابط الألمانى شتاينك) وشخصية عربية (رشيد بك) يذكر فيه الأخير أن محاصيل العرب ازدادت وتصاعدت صادراتهم من البرتقال عشرات المرات بعد أن صارت لهم مواصلات جيدة نحو جميع أنحاء العالم، وارتفعت قيمة كل شىء بفضل الهجرة

اليهودية . وعندما يسأل الألمانى رشيد بك : «ألم تقض الهجرة اليهودية على سكان فلسطين وأهلها الأصليين وتبيدهم؟ «يرد الأخير مندهشا : «يا له من سؤال! لقد كان ذلك خيرا وبركة لنا جميعا» . ويمضى هيرتزل فى الكلام على لسان رشيد بك عن حال فلسطين عند نهاية القرن التاسع عشر ، فيقول : «لا يوجد شىء أشد تعاسة وأدعى للرثاء والحزن من قرية عربية فى فلسطين (فى ذلك الوقت) ، فالفلاحون يسكنون فى أكواخ من الطين يرثى لها ولا تصلح حتى لإيواء الحيوانات ، والأطفال يرقدون عراة فى الشوارع ويكبرون كالبهائم الأليفة ، أما اليوم فقد تغير كل شىء» .

ولكن ، هل كانت فلسطين حقا متخلفة إلى هذا الحد؟

لا شك فى أن فلسطين ـ شأنها شأن معظم الدول العربية ـ كانت من البلدان غير النامية ، ولكنْ ، وفقًا لتقرير بريطانى ، بلغ محصول البرتقال فيها عام ١٨٧٣م مليون برتقالة ، وبلغت الصادرات ٥/ ٦ المحصول وازدادت مساحة المنطقة المزروعة حول يافا من البرتقال من حوالى ٤ آلاف دونم إلى ٣٠ ألف عام ١٩١٤م فى حين لم تتعد الصادرات اليهودية فى نفس المنطقة ١٥٪ من إجمالى الصادرات ، كما تزايد الإنتاج الزراعى من القطن والحبوب والزيتون خاصة منذ حرب القرم . هذا وقد شهدت البلاد تقدما ملحوظا فى الصناعات اليدوية والتطريز وتربية الطيور والدواجن ، وكانت السياحة وزيارات الأماكن المقدسة تدر دخلاً كبيراً . وقد اكتسب الفلاح الفلسطينى خبرة ملحوظة فى الزراعة حتى إن مهاجرى الموجة الأولى من اليهود كانوا يعتمدون كلية على الفلاحين من أهالى البلاد ، ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد أن فرضت الصهيونية مبدأ الاقتصار على العمل اليهودى[1] .

على أية حال كان هيرتزل وبقية زعماء الصهيونية يتوهمون أن تنمية البلاد باستخدام أساليب الزراعة والصناعة والتعدين الحديثة كفيلة بإسعاد الشعب الفلسطينى إلى حد قبوله لسيطرتهم على فلسطين وتحويلها إلى دولة يهودية .

---

(1) Charles D. Smith: Palestine and the Arab - Israeli Conflict (Second Edition - P - 23).
انظر كذلك : چون روز : أساطير الصهيونية (ترجمة د . قاسم عبده قاسم ـ مكتبة الشروق الدولية) ـ الفصل الخامس بشأن الوضع الاقتصادى فى فلسطين فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر .

ويروى داڤيد بن جوريون فى مذكراته أنه توجه لمقابلة موسى العلمى لإقناعه بالمشروع الصهيونى الذى يحمل الخير والبركة لأرض فلسطين، فقد جاء اليهود ليطوروا البلاد ويرفعوا مستوى السكان العرب. وقد رد عليه العلمى قائلا: «اسمع يا خواجة! إننا نفضل أن تظل هذه البلاد فقيرة وقاحلة مائة سنة أخرى حتى نستطيع نحن العرب أن نطورها بقوتنا الذاتية». ويعقب بن جوريون على ذلك ذاكرًا: «لقد شعرت بأن العلمى كعربى وطنى يحق له أن يقول ذلك».

والواقع أن بن جوريون شأنه شأن كثير من الزعماء الصهيونيين لم يدركوا حقيقة المشاعر الوطنية الرافضة لمشروعهم بالرغم من أن هذا الرفض قد ثبت منذ السنوات الأولى للاستيطان اليهودى. . فالمعروف أن أعيان القدس بعثوا فى عام ١٨٩١م إلى الحكومة العثمانية شكوى، موقعة من ٥٠٠ فلسطينى، يحتجون فيها على استيلاء اليهود على الأراضى العربية وعلى التجارة فى البلاد فضلا عن جلبهم الأسلحة إليها.

وقد أرجع بعض الصهاينة الرفض العربى إلى سوء معاملة المستوطنين اليهود للعرب، وهى معاملة اتسمت بالتعالى والصلف من جانب اليهود واعتدائهم على الفلاحين الفلسطينيين بالضرب لأتفه الأسباب. كما كان بعض كتابهم يرسمون صورة نمطية للعربى كشخص عدوانى عنيف ولا يعترف إلا بلغة القوة.

ولفت البعض أنظار الحركة الصهيونية منذ وقت مبكر إلى ضرورة الاهتمام بمشكلة العرب الفلسطينيين، ومن هؤلاء أحاد هاعام وإسحق إيبستاين الذى أثار هذا الموضوع فى المؤتمر الصهيونى السابع داعيا إلى فتح أبواب المدارس والمستشفيات اليهودية أمام العرب ورفع مستوى معيشتهم، وآرثر روبين وغيرهم ممن كانوا يرون ضرورة التقارب بين عرب فلسطين؛ ولكن أصوات هذه القلة لم تجد آذانا صاغية، كما أن التقارب الذى كانوا يدعون إليه لم يكن يكفى لإقناع الشعب بالتنازل عن وطنه.

كان الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد شهد انبعاث الحركة القومية العربية، وأنشئت الجمعيات المنادية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، ومنها الجمعية الوطنية العربية التى أنشئت فى باريس عام ١٨٧٥م، وجمعية الإخاء العربى (عام ١٩١٨م) والكتلة النيابية العربية التى أنشئت فى الآستانة عام ١٩١١م والجمعية القحطانية وجمعية العهد وغيرها. وكان نجيب عازورى قد أصدر، فى عام ١٩٠٥م، كتابه «يقظة الأمة العربية»

ونادى فيه بالاستقلال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية، وحذر من خطورة المشروع الصهيونى متنبئا فى ذلك الوقت المبكر بأن هذا المشروع سوف يفجر الصراع مع حركة اليقظة العربية، وأن مصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع.

وقد ظل زعماء الحركة الصهيونية على موقفهم من الاستخفاف بالمشاعر القومية العربية أو إساءة فهمها، فلما وقع الصدام الحتمى بين المستعمرين والفلسطينيين أساءوا تفسير أسبابه، فأرجعه البعض إلى أيد أجنبية ونسبها إلى عناصر مسيحية تعمل لحساب فرنسا، واعتقد البعض (من أمثال بن جوريون) أنهم «الأفندية» من الإقطاعيين أصحاب المصالح الذين يثيرون الجماهير المسالمة، والتى لا يهمها سوى تحسين ظروف معيشتها.

ومجمل القول أن السلام الذى توهم زعماء الصهيونية تحقيقه مع عرب فلسطين نتيجة لما يؤدى إليه مشروعهم من تحسين مستوى معيشتهم ـ بالتنمية الاقتصادية للبلاد وشراء الأراضى بأسعار مرتفعة ـ كان من قبيل الأوهام، خاصة فى ذلك الوقت الذى انبعثت فيه الحركة القومية داعية إلى التحرر والاستقلال.

* * *

الفصل الثانى

إسرائيل .. والأيديولوچية الصهيونية

كان العداء للسامية (أو بالأحرى العداء لليهود) هو العامل الحاسم الذى دفع هيرتزل إلى إنشاء حركته الصهيونية التى تستهدف عودة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة لهم فيها، ولم تكن فلسطين هى الخيار الوحيد عنده، بل إنه تعرض فى كتيبه للأرچنتين كخيار آخر، وقبل العرض البريطانى لسيناء ثم العرض فى أوغندا (تانزانيا الحالية) ولكن أعضاء منظمته صمموا على أن تقام دولتهم فى أرض الميعاد بفلسطين.

فقد عمل الحاخامات على مدى القرون الطويلة على إلهاب مشاعر اليهود تجاه الأرض المقدسة، وانصبت الدراسات الدينية على ما تتضمنه التوراة عن العصر الذهبى لدولة إسرائيل القديمة التى بلغت أوْجَ عظمتها فى عهدى داود وسليمان، وعن تنبؤات أنبيائهم بشأن عودة اليهود إلى أرضهم المسلوبة واستعادة أمجادهم، وأصبح الدعاء لهذه العودة جزءًا من صلواتهم، وعرف التاريخ حركات أثارها شبتاى زفى وغيره ممن اعتقد اليهود أنه المسيح المخلص الذى يعيدهم إلى أرض إسرائيل، فتبعه الآلاف فى كل مكان. وعندما طرح تيودور هيرتزل مشروعه الصهيونى ظن الكثيرون أنه من أنبياء إسرائيل.

وقد يبدو غريبا أن يوقف اليهود حركة التاريخ عند مملكة داود وسليمان، وأن يسقطوا منه ما شهدته فلسطين من إمبراطوريات تعاقبت على حكمها على مدى عشرين قرنا وأن يعتبروا شتاتهم الطويل فى أنحاء العالم مجرد مرحلة عابرة. فهم -

دون سواهم ـ أصحاب الأرض المقدسة التى وعدهم بها الرب، وهم ـ فى شتاتهم ـ لم ينسوا هذه الأرض، بل ظلوا متعلقين بها طوال الوقت، يتطلعون إلى العودة إليها.

كانت التوارة هى المصدر الوحيد للتاريخ اليهودى، ولم ترد فى التاريخ المصرى القديم سوى إشارة وحيدة عابرة عن إسرائيل القديمة، وكان لا بد من إعادة كتابة التاريخ ومحاولة توثيقه، أو على حد تعبير (كيث وايتلام) «اختلاق إسرائيل القديمة» فى كتابه القيم الذى اختار له هذا العنوان.

فيذكر المؤلف أنه مع ظهور الفكرة الصهيونية بدأت مجموعة من الباحثين ممن يسميهم «المدرسة التوراتية» تنشط فى أعمال التنقيب عن الآثار فى فلسطين، فجاءوا إليها يحملون الكتاب المقدس فى يد والمجراف فى يد أخرى، وكل همهم هو إثبات صحة ما يتضمنه العهد القديم من أحداث تاريخية بالرغم من أنه كتاب دينى وليس كتاب تاريخ.

وكانت النتيجة أن جاءت أبحاثهم بعيدة عن الموضوعية حيث أنكروا المكان والزمان على ا لتاريخ الفلسطينى من أجل اختلاق تاريخ لإسرائيل القديمة ولإثبات حق تاريخى لليهود فى إحياء هذه الدولة. وقد قام غيرهم من الباحثين بتفنيد تلك الأبحاث المغرضة.

وعلى هذا الأساس أنشأ هيرتزل حركته الصهيونية التى تعتبر أن للشعب اليهودى حقا تاريخيا فى «أرض إسرائيل التوراتية»، فهم أصحاب الأرض الشرعيون، وحقهم فيها مطلق لا ينازعه عليه غيرهم».

وقد تطورت الأيديولوچيات المختلفة؛ الشيوعية والاشتراكية والليبرالية وغيرها، وأعاد أنصارها النظر فيها فى ضوء المتغيرات الدولية والاعتبارات العملية؛ ولكن الأيديولوچية الصهيونية ظلت على حالها ـ منذ نشأتها فى القرن التاسع عشر رغم تحقق هدفها بإقامة دولة اليهود فى فلسطين ـ لا تكاد تتطور بالرغم من الجدل الذى أثاره نقاد «ما بعد الصهيونية» من المفكرين الإسرائيليين.

بدأ آباء الصهيونية الذين أنشأوا حركتهم، كحركة قومية، يتأثرون ببقية حركات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنهم رأوا أن تكون لها طبيعة خاصة مختلفة عن بقية تلك الحركات.

فاليهودية ـ فى نظرهم ـ ليست مجرد ديانة . ولا يمكن فصل المعتقدات الدينية عما تتضمنه الكتب المقدسة من معتقدات قومية تربط بين اليهود وإله إسرائيل وأرضها الموعودة ، والعهد الذى عقده رب إسرائيل مع شعبها يمنحهم هذه الأرض مقابل طاعته وتنفيذ وصاياه وعبادته فيها . وهذه الكتب المقدسة تحوى تاريخ الشعب اليهودى والنبوءات عن عودته ، بعد شتاته ، إلى أرض إسرائيل .

وأراد هيرتزل ورفاقه ، مع ذلك ، أن تكون حركتهم ذات طابع علمانى ، وكان هدفهم هو إحياء المشاعر القومية لليهود وليس إحياء اليهودية ، ولكنهم اصطدموا بالمدافعين عن التراث الدينى والثقافى لليهود ، وخاصة من يهود شرق أوروبا الذين كانوا يعيشون فى عزلة عن الحركات التقدمية التى عرفتها شعوب أوروبا الغربية .

وقد حمل آحاد هاعام لواء ما يعرف بالصهيونية الثقافية فى مواجهة «الصهيونية السياسية» لتيودور هيرتزل» فحتى اليهودى القومى غير المؤمن لا يمكن أن يعتبر الكتب المقدسة مجرد أعمال أدبية . بل إنه يجد لديه مشاعر داخلية تربط بينه وبين التوراة كما إنه يتساءل : «هل سيعيش أبناء إسرائيل وَفْقًا لروحهم الفريدة وينمون رصيدهم الوطنى الذى أورثهم إياه تاريخهم ، أم أن دولتهم سوف تكون مستعمرة أوروبية أخرى فى آسيا» .

دعا آحاد هاعام لأن تكون الدولة اليهودية مركزا روحيا لليهود ، مطالبا أن تكون الصهيونية هى الحل للمشكلة اليهودية وليس لمشكلة الشعب اليهودى .

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد فى صفوف الحركة الصهيونية . وقد أطلقت تسميات متعددة للتيارات المختلفة ، فإلى جانب «الصهيونية السياسية» التى كان يمثلها هيرتزل ، و «الصهيونية العملية» التى سبقت حركته وقام بها «أحباء صيهون» متمثلة فى بناء المستوطنات فى فلسطين بتمويل من الأثرياء اليهود ، اعتبرت صهيونية حاييم وايزمان «الصهيونية التوفيقية» باعتبارها توفق بين التيارين المذكورين .

وفى العشرينيات من القرن الماضى ، أنشأ فلاديمير چابوتنسكى «الحركة التصحيحية» التى تطالب بتعديل الانتداب البريطانى على فلسطين لكى تشمل الدولة اليهودية شرق الأردن الذى فصلته بريطانيا وأقامت عليه إدارة نصبت عليها الأمير عبدالله .

وإلى جانب التيارين الرئيسيين ـ التوفيقى والتصحيحى ـ ظهر فى الحركة الصهيونية تيار أنصار «الدولة الثنائية القومية» الذين ينادون بأن تقام فى فلسطين دولة لليهود والعرب معا فى اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى، وكان من أهم زعماء هذا التيار چودا ماجنيس وحاييم كالفاريسكى، ومارتين بوبير.

كما خرج على الحركة الصهيونية من سموا بالإقليميين (The Territorialists)، الذين رأوا أن فلسطين أرض يسكنها الشعب العربى الفلسطينى فى حين أن الدولة اليهودية يجب أن تقام فى أرض خالية من السكان.

وظلت جماعات يهودية ترفض الحركة الصهيونية لأسباب دينية، وَفْقًا لمعتقداتها عن المسيحانية التى ترى أن عودة اليهود إلى «أرض إسرائيل» لا تكون إلا بعمل إلهى، وأن الصهيونية تمثل تدخلا فى إرادة الرب، ومن هذه الجماعات جماعة «ناطورى كارتا» التى تعيش فى إسرائيل دون أن تعترف بدولتها.

وقد استوعبت الحركة الصهيونية التيارات الدينية والعلمانية المختلفة والاشتراكية والمحافظة، والمذاهب اليهودية المتعددة؛ الأرثوذكسية التى تتمسك بحرفية الكتب المقدسة وتدافع عن كل العقائد والأساطير القديمة سواء العهد الإلهى لشعب الله المختار، أو المسيحانية (عودة الماشيح) وتؤمن بالشريعة المكتوبة منها والشفهية، والإصلاحية التى تعيد صياغة اليهودية للتلاؤم مع العصر الحديث وتستبعد من الصلوات ما يتعلق بالعودة إلى أرض إسرائيل، وغيرها من المعتقدات التى فقدت صلتها بالواقع، واليهودية المحافظة التى تأخذ بالتقاليد الحاخامية ولكنها تفسر الشريعة بما تتطلبه الحياة الحديثة، والحسيدية الصوفية التى تمزج بين الشعب والأرض والخالق الذى يحل فى مخلوقاته.

ظلت أشباح الماضى الذى عاشه اليهود مضطهدين فى الدول الأوروبية تطارد الحركة الصهيونية، ثم جاءت فظائع الهولوكوست لتولد لديهم مشاعر الغضب لمواقف العالم منهم والخزى من الضعف والاستسلام لمضطهديهم وخضوعهم لفظائع النازية، ومن هنا اتسمت مواقف معظم زعمائهم بالشدة، وانطلقت من عدم ثقتهم بالعالم الخارجى وإيمانهم بأن على إسرائيل أن تعتمد على نفسها دون توقع عون الآخرين.

فبالرغم من أن إسرائيل لم تكن لتنشأ بدون هذا الدور الذى أدته بريطانيا على مدى أكثر من ربع قرن بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وحماية المجتمع اليهودى فيها وتمكينه من إقامة أجهزة وإدارات الوكالة الدولية، فإن اليهود انقلبوا عليها واتهموها بالخيانة وشنوا العمليات الإرهابية ضد جنودها عندما تمسكت بريطانيا بتنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م وحاولت منع الهجرة غير المشروعة.

وتجلت هذه المشاعر عند وقوع أحداث عام ١٩٦٧م، حيث اتهم الإسرائيليون العالم بعدم الوقوف بجانبهم لدرء الخطر الذى زعموا أنه يهدد وجود الدولة الإسرائيلية ذاته، الأمر الذى تعكسه إحدى الأغنيات التى راجت فى ذلك الوقت والتى تردد:

«العالم بأسره ضدنا.. إن هذه حكاية قديمة.

علمنا إياها آباؤنا.. لنغنى ونرقص عليها.

وإذا كان كل العالم ضدنا.. فإننا لن نهتم لذلك.

وإذا كان كل العالم ضدنا.. فليذهب العالم كله إلى الجحيم».

كانت هذه المشاعر هى النتاج الطبيعى للصهيونية التى استهدفت خلق اليهودى الجديد على نقيض يهودى الجيتو، على نحو ما نادى به چابوتنسكى:

«فعبرانى الشتات قبيح، يفتقر إلى اللياقة، ومحتقر من الكافة، ومن السهل إخافته، بل ويرضخ ويريد إخفاء هويته عن الأجانب؛ ولذا يجب أن نجعل منه شخصا جديداً يتمتع بجمال الرجولة ويكون متكبرا ومستقلا، يأسر الجميع، ومتكبراً مستقلا، ويعرف كيف يأمر، وينظر فى أعين العالم مباشرة ويقول أنا عبرانى».

ومن أجل بناء اليهودى الجديد، «المستقل والمتكبر، والذى يعرف كيف يأمر»، جعلت الصهيونية من العنف أحد مقوماتها، فچابوتنسكى يقول: «إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء»، وبيرشفسكى يرى أن «السيف تجسيد للحياة» وكان هيرتزل معجبا بالعسكرية الألمانية، شأنه فى ذلك شأن ناحوم جولدمان الذى كان يتنبأ بأن «ألمانيا سوف تنتصر وستحكم الدولة العسكرية العالم»، ويذكر هيرتزل فى كتيبه عن (الدولة اليهودية): «إن الإنسان مهما بلغ من الثراء والقوة غير قادر على اقتلاع شعب من أرضه، وفكرة الدولة تمتلك بالتأكيد هذه القوة»، ويدعو إلى إنشاء جيش من

اليائسين الذين هم أفضل الغزاة. أما بن جوريون، فكان يرفع شعاراً مفاده أنه بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا. وأما مناحم بيجن فكان شعاره «أنا أحارب إذن فأنا موجود»، وكان يفخر بارتكابه مذبحة دير ياسين، ذاكرا أنه لولاها لما قامت إسرائيل.

وفى سعيها لبناء اليهودى الجديد، عملت الصهيونية على استلهام التراث الدينى والتاريخى للإشادة بغزوات يشوع بن نون وبطولات بار كوخبا والمكابيين ويهود الماسادا، وجعلت من شخصية يهود «الصابرا» ـ الذى ولد ونشأ فى فلسطين ـ الشخصية المثالية التى يتغنى بها المغنون ويمجده الأدب الإسرائيلى، فهو «الشخص، العنيف، العدوانى، الخشن الطباع، الوطنى، المتكبر .....إلخ».

واهتمت الحركة الصهيونية ببناء قوتها العسكرية، فاتجهت إلى نشر الروح العسكرية لدى أبنائها. ونجح جابوتنسكى فى إنشاء كتيبة سائقى البغال اليهودية وإشراكها فى الحرب العالمية الأولى من أجل اكتساب خبرة القتال، وأنشأ المستوطنون اليهود عام ١٩٠٩م منظمة هاشومير (الحارس) للدفاع عنهم وخلق المجتمع اليهودى العسكرى ولتكون نواة لقوة عسكرية محترفة. وفى الفترة من ١٩١٨ و ١٩٢٠ كانت هناك ثلاث منظمات عسكرية: منظمة هاشومير، ومنظمة هاجانا هعتسميت «قوات الدفاع الثانى التى أنشأها جابوتنسكى» وجيدور هعفودا (كتيبة العمل) التى أنشأها يوسف ترومبلدور، وفى يونيو ١٩٢١م أنشئت منظمة الهاجاناه التى تفرعت منها قوة ضاربة هى «البالماخ» كما أسس جابوتنسكى فى عام ١٩٢٣م حركة بيطار للشباب اليهودى بهدف تدريبه وإعداده عسكريا، كما أنشأ منظمة أرجون زفاى ليومى الإرهابية عام ١٩٣١م، وانفصلت عنها منظمة إرهابية أخرى عام ١٩٤٠م هى منظمة ليحى، وارتكبت هذه المنظمات وغيرها أفظع عمليات الاغتيالات والتخريب ضد العرب، وجنود الانتداب البريطنى، ثم انضمت إلى الهاجاناه لتشكل جيش الدفاع الاسرائيلى بعد قيام الدولة.

تجمعت فى دولة إسرائيل تناقضات الحركة الصهيونية، وجاء مجتمعها خليطا من الأصوليين الدينيين المتطرفين والعلمانيين الرافضين للأساطير والطقوس الدينية، ومن أتباع المذاهب الاشتراكية وأنصار الرأسمالية، ومن دعاة إسرائيل الكبرى المطالبين

بحدود المملكة اليهودية القديمة وغيرهم من الداعين لتحقيق الهدف الصهيونى على مراحل وَفْقًا لما تسمح به الظروف الدولية ومن أنصار السلام مع العرب. وتشكل المجتمع الإسرائيلى من الأشكناز الغربيين والسفارديم الشرقيين والفلاشا الإثيوبيين والصابرا المولودين فى الدولة. وأنشئت الأحزاب والجماعات ذات البرامج المختلفة والمتباينة، وتبنت إسرائيل نظام حكم يحتم إقامة حكومات ائتلافية تجمع بين الأحزاب العلمانية والدينية وتخضع فى معظم الأحوال لابتزاز الأخيرة، فظلت مشكلة التوفيق بين الدولة والدين قائمة (رغم ما يعرف باتفاق الوضع الراهن الذى عقده بن جوريون مع الحاخام فيشمان ميمون عام ١٩٤٧م لتنظيم هذه العلاقة) وعجزت إسرائيل حتى عن وضع تعريف لليهودى حتى اليوم، ولا تزال الأرثوذكسية اليهودية هى المسيطرة على الحياة الإسرائيلية وترفض الاعتراف بالزيجات التى تعقدها اليهودية الإصلاحية وغيرها من المذاهب.

لم تستطع الصهيونية تحقيق هدفها بجلب يهود العالم إلى إسرائيل، وفشلت الدولة التى أنشأتها فى تحقيق السلام مع العرب، ولكنها نجحت فى بناء جيش قوى مزود بأحدث الاسلحة واستخدام القوة فى مواجهة العرب لفرض استسلامهم للأهداف الصهيونية. فإذا كانت الظروف لم تسمح لها عام ١٩٤٧م إلا بإقامة الدولة على ٥٤٪ من أرض فلسطين، فإن حرب ١٩٤٨م مكنتها من التوسع فى ٧٧٪ من هذه الأرض، ثم أتاحت لها حرب ١٩٦٧م أن تستولى على بقية الأراضى الفلسطينية وأن تتوغل فى أراضى مصر وسوريا.

وفى كل مرة، حاولت إسرائيل إملاء شروطها لإقامة السلام مع العرب من منطلق القوة ومقابل تنازلهم عن الأراضى التى استولت عليها، فإذا ما أبدى العرب استعدادهم لعقد السلام تراجعت إسرائيل وشددت من شروطها، متهمة إياهم بتفويت الفرص والتسبب فى إطالة أمد الصراع.

وكما أنشأت الصهيونية دولة قائمة على التوسع، فإنها صنعت المواطن الإسرائيلى الذى يحمل للعرب مشاعر الكراهية والعدوانية، وذلك بتذكيره الدائم بأهوال الهولوكست وتصوير المقاومة العربية بأنها تمثل نفس الخطر الذى كان يهدد اليهود بالفناء على أيدى النازية، حتى أصبح الفلسطينيون ـ فى وجدان بعض الإسرائيليين ـ

لا يختلفون عن العماليق والكنعانيين الذين خاض يشوع بن نون ضدهم حربا وحشية مدمرة.

أجرت جامعة تل أبيب فى عام ١٩٦٦م بحثا حول ردود فعل الطلبة الإسرائيليين على حروب يشوع وما إذا كان يمكن اتخاذ نفس الموقف من العرب، وكانت النتيجة أن ٦٠٪ أجابوا بأن يشوع قد فعل الصواب عندما ألحق الفناء والدمار بشعب أريحا وغيرها من المدن، ووافق ٣٠٪ على أن تستخدم إسرائيل نفس الأساليب الوحشية عندما تجتاح قرية عربية. وينقل الأديب الإسرائيلى عاموس عوز عن شخصية سياسية مهمة قوله:

«ماذا لو قتلنا ستة ملايين عربى؟ ماذا سيحدث؟.. سيكتب التاريخ عنا صفحتين سوداويتين ولكن ثمن ذلك سيكون عظيمًا....».

* * *

الفصل الثالث

وايزمان وفيصل .. والحركة الوطنية العربية

فى الثالث من يناير عام ١٩١٩م، وقع حاييم وايزمان والأمير فيصل بن الشريف حسين اتفاقية لتنظيم العلاقات بين «الدولة العربية» و «فلسطين»، الأول باعتباره ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها والأخير كممثل للمنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها.

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الإشارة إلى علاقات القربى والصلات التاريخية بين العرب والشعب اليهودى، وإدراك الطرفين أن أجدى الوسائل لتحقيق أمانيهما هى قيام أوثق تعاون ممكن بينهما لتنمية الدولة العربية وفلسطين، وإبداء الرغبة فى تأكيد التفاهم الكبير القائم بينهما.

وتتلخص مواد الاتفاقية التسع فى أن الدولة العربية وفلسطين سوف تقومان بتعيين ممثلين معتمدين لهما، كلٌ لدى الأخرى، وأنه ـ فور إتمام أعمال مؤتمر الصلح ـ سوف تتولى لجنة يتفق عليها الطرفان رسم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين. وعند وضع دستور فلسطين وإدارتها، ستتخذ كل الإجراءات بما يحقق الضمانات الكفيلة بتنفيذ تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧م (أى تصريح بلفور). كما ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لتشجيع هجرة اليهود على نطاق واسع إلى فلسطين واستيطانهم بأسرع ما يمكن فى الأراضى وزراعتها المكثفة، وذلك مع إجراءات لحماية حقوق الملاك والمزارعين العرب ومساعدتهم على التنمية الاقتصادية.

وسوف تصان الحريات الدينية، فلن تصدر قوانين أو لوائح تتعارض مع هذه الحريات، وستكون الأماكن المقدسة الإسلامية تحت سيطرة المسلمين. وتقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانات الاقتصادية فى البلاد وتقدم تقريرا عن أفضل الوسائل للنهوض بها وستضع تحت تصرف الدولة العربية تقريرها وتساعدها على استثمار الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية.

وأخيرا، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان بالاتفاق والتفاهم الكاملين فى جميع هذه الأمور لدى مؤتمر الصلح، وعلى أن يحال أى نزاع بينهما إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقَّع وايزمان وفيصل على هذه الاتفاقية، ولكن فيصل كتب عليها تحفظا يتضمن أنه سوف يقوم بتنفيذها فى حالة تنفيذ المذكرة التى أرسلها إلى وزير الخارجية البريطانية فى الرابع من يناير، أما إذا حدثت تغييرات ما فإنه لن يكون مسئولا عن عدم تنفيذها ويعنى (بذلك طلباته بشأن الدولة العربية) وقد كان تحفظ فيصل راجعًا إلى الوعود البريطانية التى تضمنتها مراسلات حسين مكماهون، والتى نشير إليه فيما بعد.

ومن الواضح ما لهذه الاتفاقية من خطورة. فهى أول اتفاقية رسمية تعقد بين مسئول عربى وآخر صهيونى، وهى تتضمن الاعتراف من جانب الأول بكيان سياسى صهيونى منفصل عن الدولة العربية هى فلسطين، وبأن الممثل الصهيونى هو المتحدث باسم هذا الكيان ـ أى فلسطين التى سوف ترسم حدودها بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية ـ كما يوافق الطرف العربى على أن يكفل دستور فلسطين تنفيذ تصريح بلفور بما يعنيه ذلك من إقامة وطن قومى يهودى، وتكثيف هجرة اليهود إليها على نطاق واسع واستيطان البلاد وزراعة أراضيها وتنميتها اقتصاديا. أما ما يحصل عليه الطرف العربى مقابل ذلك، فهو تقديم المنظمة الصهيونية خبراتها ومساعداتها إلى الدولة العربية من أجل استثمار مواردها الطبيعية، وعلى العرب أن يطمئنوا، فسوف تتخذ الصهيونية الإجراءات لحماية حقوق ملاك الأراضى والمزارعين العرب، كما أن الأماكن المقدسة الإسلامية ستبقى تحت سيطرة المسلمين وستصان حرية العبادة للجميع.

وتكاد جميع الكتابات الإسرائيلية، بشأن تاريخ النزاع العربى الإسرائيلى، تتحدث عن اتفاقية وايزمان/ فيصل للتدليل على أن العرب كانوا يقبلون المشروع الصهيونى، ولكنهم عادوا فغيروا مواقفهم، ومن ثم يتحملون المسئولية التاريخية عن هذا الصراع الطويل.

وربما يكفى لدحض هذا الادعاء أن نشير إلى تحفظ فيصل المشار إليه على الاتفاقية حيث لم تسر الأمور على النحو الذى يطالب به، فلم تقم الدولة العربية الكبرى، بل قسم المشرق العربى إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وعزل فيصل عن حكم سوريا ليتولى حكم العراق تحت انتداب بريطانيا، وتولت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، أما فلسطين فقد تحققت فيها مطالب وايزمان كاملة حيث وضعت تحت الانتداب البريطانى الذى كلفته عصبة الأمم بإقامة الوطن القومى اليهودى.

كان وراء اتفاقية وايزمان/ فيصل وما سبقتها وتلتها من أحداث قصة خداع كبرى أدت فيها الإمبراطورية البريطانية الدور الأساسى، وكان شريكها ـ فيما يتعلق بفلسطين ـ هو حاييم وايزمان؛ أما الضحيتان فكانتا الأسرة الهاشمية والحركة الوطنية العربية.

كان وايزمان نائب رئيس الفيدرالية الصهيونية البريطانية، قد حصل على الجنسية البريطانية واكتسب شهرته كعالم كيميائى حيث كان يقيم ويعمل فى جامعة مدينة مانشيستر، وتمكن من خلال أبحاثه عن مادة الأسيتون ـ والتى كانت بريطانيا فى حاجة ماسة لاستخدامها فى القذائف ـ من العمل لحساب وزارة الحربية البريطانية ومكنته اتصالاته الواسعة فى نهاية الأمر من مقابلة رئيس الوزراء والوزراء البريطانيين وحثهم على وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية من أجل إقامة الوطن القومى اليهودى فيها ومساعدتهم على تذليل العقبات التى تحملهم على التردد بتفعيل نفوذ المنظمة الصهيونية والجاليات اليهودية.

وأما بريطانيا، فإن فكرة إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين لم تكن غريبة عن استراتيجيتها الإمبراطورية، فقد تلقفتها عن نابليون الذى وجه نداء لليهود بالعودة إلى وطنهم القديم، وذلك خلال حملته على سوريا، وعندما أثارت فتوحات محمد على فى الشام وتهديداته للباب العالى العثمانى مخاوفها من مثل هذا الخطر على طرق مواصلاتها إلى الهند وبقية مستعمراتها، وجدت فى هجرة اليهود إلى فلسطين وإقامتهم كيانا لهم فيها تحت حمايتها ما يشكل حاجزا لصد أية حركات عربية مناوئة فى المستقبل، ومن هنا كانت تعليمات بالمرستون إلى سفيره فى إستانبول لإقناع السلطان العثمانى بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووضعها يهود الدولة العثمانية تحت الحماية البريطانية.

وكانت بريطانيا تتحين الظروف المناسبة لترث ممتلكات «الرجل المريض»، حتى جاء دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا فى ٩ نوفمبر ١٩١٤م ليتيح لها الفرصة التى كانت تنتظرها، حيث بادر رئيس وزرائها أسكويث بإلقاء خطاب ذكر فيه: «إن الحكومة العثمانية ـ ولسنا نحن ـ قد دقت ناقوس نهاية الإمبراطورية العثمانية، لا فى أوروبا وحدها بل كذلك فى آسيا».

وقد بدأ أنصار الصهيونية البريطانيون فى التحرك، فأعد هربرت صمويل فى أوائل عام ١٩١٥م مذكرة أوضح فيها أهمية هجرة ١٢ مليون يهودى إلى فلسطين واستيلاء بريطانيا على هذا البلد، وما يمثله ذلك من تحقيق للمصالح البريطانية، وعرض مذكرته على الحكومة البريطانية. وفى عام ١٩١٦م، تولى لويد چورچ رئاسة الحكومة البريطانية، وكان من أنصار الصهيونية، وعندما قامت الثورة البلشفية فى روسيا فى أكتوبر ١٩١٧م رأى لويد چورچ ضرورة استمالة اليهود الروس من أجل دفع قادة السوڤييت إلى مواصلة الحرب ضد ألمانيا، وكذلك استمالة يهود الولايات المتحدة القادة الأمريكيين حتى يدخلوا الحرب إلى جانب الحلفاء، ووجد فى تأييد المشروع الصهيونى ما يحقق له ذلك.

وجاء دور حاييم وايزمان لاستخدام مواهبه فى إقناع الساسة البريطانيين بالمشروع الصهيونى، ووجد فى هربرت صمويل ومارك سايكس وغيرهما الاستعداد لدفع الحكومة البريطانية نحو الاستجابة للهدف الصهيونى، وبذل نشاطا مكثفا فى اتصالاته حتى تمكن من إقناع آرثر بلفور وزير الخارجية ولويد جورج رئيس الوزراء. كما قام الزعيم الصهيونى الأمريكى لويس برانداييس بدوره فى إقناع الرئيس وودرو ويلسون. وانتهى الأمر إلى إصدار الحكومة البريطانية تصريح بلفور ـ والذى أسهم وايزمان فى صياغته ـ فى ٢ نوفمبر ١٩١٧م. وقد وافق الرئيس الأمريكى على هذا التصريح رغم نقاطه الأربع عشرة التى تطالب بحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

كانت بريطانيا مترددة فى بسط سيطرتها على فلسطين بسبب علمها بمطامع حليفتيها فرنسا وروسيا؛ لذا كان همها هو إقامة منطقة عازلة فيها بين مناطق نفوذها ومناطق النفوذ الفرنسية، فاتجهت فى أول الأمر إلى أن تحصل على مينائى حيفا وعكا ومنطقة بينهما على أن تدول بقية الأراضى الفلسطينية؛ ولكن حاييم وايزمان تمسك ـ خلال اتصالاته برجال الحكومة البريطانية ـ بأن تخضع فلسطين لحمايتها هى حتى يتم إنشاء

الوطن القومى اليهودى، وقد وجد فى حكومة لويد چورچ الاستجابة الكاملة له والتعاون معه فى صياغة تصريح بلفور.

ففى يناير ١٩١٧م، قدمت اللجنة الصهيونية مذكرة إلى مارك سايكس بشأن البرنامج الصهيونى فى فلسطين. وفى فبراير، عقد اجتماع ضم وايزمان واللورد روتشيلد وعددا من رجال اللجنة الصهيونية مع مارك سايكس وهربرت صمويل وعدد من رجال الحكومة البريطانية، وأبدى سايكس تفهمه للبرنامج الصهيونى وأشار إلى الحركة الوطنية العربية ذاكرا أن الأمير فيصل (ابن الشريف حسين) سوف يتخذ من المشروع موقفا إيجابيا. وواصل وايزمان بعد ذلك اتصالاته برجال الحكومة البريطانية، حيث وجد لدى بلفور وميلز وسمطس وغيرهم آذانا صاغية له عندما أبدى اعتراضه على تجزئة فلسطين فى اتفاق سايكس ـ بيكو ودافع عن تولى بريطانيا الحماية عليها، وذلك فى الوقت الذى عبأت المنظمة الصهيونية الجاليات اليهودية ومارس زعماؤها ـ وخاصة برانديس فى الولايات المتحدة ـ ضغوطهم لدفع بريطانيا إلى الموافقة على الأهداف الصهيونية، والتغلب على معارضة عدد من الزعماء اليهود ـ ومنهم الوزير مونتاجو ـ للمشروع الصهيونى.

وفى شهر يونيو، قابل وايزمان اللورد بلفور لحثه على أن تعلن الحكومة البريطانية وعدها بشأن إقامة الوطن القومى اليهودى، وأعدت اللجنة الصهيونية صياغة لمشروع تصريح بريطانى فى هذا الشأن وقدمته إلى الحكومة البريطانية التى قامت بمناقشته، واقترحت تعديله بحيث لا يفهم منه تحويل فلسطين بأكملها إلى وطن قومى يهودى، والنص على أن إنشاء هذا «الوطن القومى اليهودى» لا يؤثر على وضع اليهود فى العالم أو يضر بحقوق غير اليهود فى فلسطين.

وفى ٢ نوفمبر ١٩١٧م، صدر تصريح بلفور، ويلاحظ على هذا التصريح ما يلى:

١ ـ أنه استخدم تعبير «وطن قومى للشعب اليهودى» لإخفاء الهدف الحقيقى وهو إقامة دولة يهودية فى فلسطين، حيث حرصت الصهيونية منذ البداية على ذلك لعدم إثارة الحركة الوطنية العربية ودول العالم.

٢ ـ فى حين أن التصريح يؤكد الحقوق القومية (السياسة) للشعب اليهودى فإنه يكتفى بالإشارة إلى الحقوق المدنية والدينية لغيرهم فى فلسطين.

٣ ـ على الرغم من أن عدد السكان العرب فى فلسطين بلغ حوالى ٧٠٠ ألف، وكان عدد اليهود حوالى ٦٠ ألفا، فإن التصريح المذكور يشير إلى عرب فلسطين بعبارة «الطوائف غير اليهودية الموجودة فى فلسطين».

وهكذا، حققت الصهيونية نصرا حاسما على طريق إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، كما حققت بريطانيا ما كانت تصبو إليه من كسب تعاطف اليهود فى دول العالم المختلفة ـ خاصة فى ألمانيا التى كانت تخشى أن تسبقها إلى استخدام الورقة اليهودية، وروسيا التى كانت تأمل فى مواصلتها الحرب إلى جانبها بعد الثورة البلشفية، والولايات المتحدة ـ ولكن بقى عليها أن تواجه مشاكل أخرى.

كانت بريطانيا قد عقدت مع فرنسا وروسيا اتفاق سايكس ـ بيكو فى مايو ١٩١٦م، لتقاسم مناطق النفوذ فى الإمبراطورية العثمانية. وكان الاتفاق يقضى بأن تحصل بريطانيا على جزء من فلسطين (مينائى حيفا وعكا والمنطقة بينهما) وأن تخضع بقية الأراضى الفلسطينية لنظام دولى، كما تحصل على شرق الأردن وصحراء النقب والعراق عدا منطقة الموصل، أما فرنسا فإنها تحصل على مناطق سورية ولبنانية وعراقية. وفى أول ديسمبر ١٩١٨م، تمكن لويد جورج أن يحصل على موافقة كليمنصو فى اجتماعهما بلندن على تعديل الاتفاق بحيث تكون فلسطين من نصيب بريطانيا (وكذا منطقة الموصل)، مقابل حصول فرنسا على دمشق وحلب ولبنان بأكملها بالإضافة إلى حصة من بترول العراق.

وكان تمسك الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون بنقاطه الأربع عشرة المتضمنة مبدأ ممارسة الشعوب لحقها فى تقرير مصيرها واختيار حكوماتها يمثل عقبة أمام المطامع الاستعمارية للحلفاء، ومن ثم ظلت بريطانيا وحليفتها تخفيان عنه اتفاق سايكس ـ بيكو، وعندما قامت حكومة روسيا البلشفية بنشر الاتفاق، وضع نظام الانتداب الذى يغلف المطامع الاستعمارية بتصوير الدور البريطانى والفرنسى فى البلدان التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية وألمانيا بأنه لمساعدة شعوبها على التقدم نحو تولى أمورها بأنفسها، والادعاء بأن هذه الشعوب سوف تقرر من تتولى الانتداب عليها.

ومن ناحية أخرى، كان على بريطانيا أن تعمل على التوفيق بين وعودها للشريف حسين حاكم الحجاز ووعدها لليهود بشأن فلسطين واتفاقها مع فرنسا بشأن مناطق نفوذها فى المشرق العربى.

ومن المعروف أن بريطانيا تبادلت ـ من خلال مندوبها السامى فى القاهرة ماكماهون ـ عدة رسائل مع الشريف حسين، تعهدت فيها بإقامة دولة عربية كبرى ومستقلة تحت حكمه مقابل قيامه بالثورة على الدولة العثمانية. وقد رسمت فى رسالتها، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١٥م، حدود هذه الدولة واستثنت منها بلاد الشام الواقعة شمالى غرب دمشق وحمص وحماة وحلب وكذا ولايتى مرسين وإسكندرونة بحجة أنها ليست مناطق عربية خالصة، وذلك لتدعى فيما بعد أن فلسطين تدخل فى نطاق هذه المناطق المستثناة.

وقد لجأت بريطانيا إلى خداع الشريف حسين بشأن الوطن القومى اليهودى بادعاء أن هجرة اليهود إلى فلسطين هى لمجرد العيش إلى جانب العرب والتعاون معهم على تنمية البلاد لمصلحة الجانبين، دون أن تكون لهم أهداف سياسية ودون المساس بحقوق العرب، وبما يحقق لهم فوائد جمة. كما قامت بخداعه بشأن دور فرنسا فى سوريا ولبنان بالزعم أنه لا يتجاوز إعطاء المشورة للدولة العربية.

وكانت بريطانيا تدرك مدى معارضة الحركة الوطنية العربية للمشروع الصهيونى ومدى تمسكها بالحصول على استقلال البلدان العربية، ولكنها وجدت فى فيصل بن الحسين الشخصية القيادية التى يمكنها ـ تحت إغرائه بحكم سوريا ـ أن تستغله لتنفيذ مخططاتها. وقد تمكنت من إقناعه بأن تحالف الحركة العربية مع الصهيونية من شأنه أن يحقق التأييد الدولى للدولة العربية فضلا عن استثمار اليهود لأموالهم الطائلة فيها وفى فلسطين.

وكان مارك سايكس يؤمن بإمكان قيام تحالف بين اليهود والعرب والأرمن فى المشرق العربى، ومن ثم حرص البريطانيون على الجمع بين ممثليهم، وحثوا حاييم وايزمان على إقامة علاقات صداقة وتفاهم مع فيصل. وقام الزعيم الصهيونى بزيارة فيصل فى العقبة فى شهر يونيو ١٩١٨م حيث وجده على اتفاق تام معه (بحسب ما ذكره فى كتابه: «التجربة والخطأ»). ومع تصاعد المعارضة العربية لتصريح بلفور، دفع بلفور وايزمان إلى تسجيل موافقة فيصل على هذا التصريح، الأمر الذى تم من خلال اتفاق ٣ يناير ١٩١٩م المشار إليه.

ومع ذلك، لم يحصل فيصل على حكم سوريا حيث أخرجه الفرنسيون منها فنصبه البريطانيون ملكا على العراق. وحصلت بريطانيا على الانتداب فى فلسطين بصك أصدرته عصبة الأمم متضمنا تكليفها بتنفيذ تصريح بلفور وإقامة الوطن القومى اليهودى فيها.

وبعد ـ فإنه باستعراض مواقف الأطراف فى تلك الفترة الحاسمة، يلاحظ ما يلى:

أولا: تشير مذكرات الساسة البريطانيين ووثائق تلك الفترة على أن بريطانيا كانت على يقين من أن الصهيونية تستهدف إقامة دولة يهودية فى فلسطين. فقد كتب هوجارت مدير المكتب العربى البريطانى بالقاهرة إلى كلايتون رئيس المكتب ذاكرا «إن وايزمان يأمل فى أن تصبح فلسطين يهودية تماما فى غضون ٥٠ عاما». وفى مذكرة أعدها كارازون للخارجية البريطانية فى ٢٠ مارس ١٩٢٠م، ذكر: «إن الصهيونيين يسعون لإقامة دولة يهودية يكون عمل العرب فيها هو قطع الأشجار وجلب المياه.. وهناك الكثير من البريطانيين ممن يحبذون الصهيونية».

ثانيا: كان من الواضح للحكومة البريطانية أن العرب يعارضون بشدة المشروع الصهيونى. وقد تضمنت مذكرة لكلايتون بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩١٨م: «إن عرب فلسطين معادون بشدة للصهيونية ومتخوفون من أهدافها ومقتنعون بأن بريطانيا تؤيد البرنامج الصهيونى بأكمله» ومع ذلك، فإنها رأت فى تحالفها مع الصهيونية ما يحقق مصالحها الاستعمارية، الأمر الذى عبر عنه بلفور فى خطاب له إلى لويد چورچ تضمن: «إن نقطة الضعف فى موقفنا هى أننا ـ فيما يتعلق بفلسطين ـ قررنا عن عمد عدم قبول مبدأ تقرير المصير؛ إذ إنه لو استفتينا سكانها العرب حاليا فإنهم ـ بغير جدال ـ سيبدون موقفا معارضا للمشروع اليهودى. إن سياستنا يجب أن تكون استثنائية حيث إن موقف اليهود خارج فلسطين له أهميته العالمية».

ثالثا: ظل حاييم وايزمان طوال الوقت متمسكا بوضع بريطانيا لفلسطين تحت حمايتها، رافضا الحماية الأمريكية أو الدولية، ونجح فى إقناع الساسة البريطانيين أن المشروع الصهيونى يستغرق وقتا طويلا إلى أن تتحقق لليهود الأغلبية السكانية فى فلسطين من خلال الهجرة، مؤكدا لهم أن بريطانيا لا يمكن أن تثق فى غير اليهود لخدمة

مصالحها فى المنطقة، كما كان حريصا على تأكيد عدم المساس بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فى فلسطين.

رابعا: تثير مواقف الأمير فيصل بن الحسين التساؤلات، حيث يبدو أنه كان متأثرا بخداع البريطانيين الذين أقنعوه بأن اتفاقه مع الصهيونية يحقق له الدعم الدولى لإقامة الدولة العربية. ومن هنا كان عقده للاتفاق المشار إليه مع وايزمان. وعندما ووجه باستنكار الحركة الوطنية العربية عدل عن موقفه وأدلى بتصريح ينفى فيه تأييده لإقامة وطن يهودى فى فلسطين، ولكنه اضطر إلى توجيه خطاب إلى الصهيونى الأمريكى فرانكفورتر يبدى فيه موافقته على التعاون معه، ثم عاد فذكر أنه لا يتذكر أنه كتب مثل هذا الخطاب «وحاول أصدقاء فيصل تبرير هذه المواقف بالقول إن لورانس الذى اتخذه مستشارا له هو الذى قام بخداعه وجعله يوقع الاتفاق والخطاب المذكورين، مستغلا لقلة إلمامه باللغة الإنجليزية.

وعلى أية حال، فإنه أيا كان موقف فيصل فإن الحركة الوطنية العربية ظلت على رفضها القاطع للمشروع الصهيونى، الأمر الذى أكدته لجنة كينج كرين فى يوليو ١٩١٩م. ومع ذلك، تجاهلت عصبة الأمم تقريرها وأصدرت صك الانتداب البريطانى على فلسطين متضمنة تكليف بريطانيا بتنفيذ تصريح بلفور.

* * *

الفصل الرابع

الدولة الثنائية .. القومية والفيدرالية

ظلت الصهيونية تعيش تحت وهم قبول العرب لمشروعها لما يحققه لهم الاستيطان اليهودى فى فلسطين من مكاسب اقتصادية ومادية .

فكما أن تيودور هيرتزل تصور فى مسرحية «الأرض القديمة الجديدة» كيف أن رشيد بك سعيد بالمشروع الصهيونى بما جناه منه من فوائد ، فإن حاييم وايزمان جعل من تنمية البلاد اقتصاديا بأموال ومشروعات اليهود أساس التعاون بين الصهيونية والدولة العربية فى اتفاقه مع فيصل بن حسين . وأجرى دافيد بن جوريون اتصالاته مع موسى العلمى وغيره محاولا إقناعهم بالموافقة على الهجرة اليهودية المكثفة من أجل تحقيق الأغلبية اليهودية مقابل تنمية فلسطين وازدهارها بما يحقق الخير للجميع .

وسرعان ما اكتشف زعماء الصهيونية أن ذلك لم يكن سوى وهم كبير ، ربما تسلط عليهم بسبب اعتدادهم بقوة تأثير المال اليهودى الذى أكسبهم نفوذًا كبيرًا فى الدول المختلفة وجعل الدول الكبرى تتبارى فى التقرب إليهم حتى حصلوا من بريطانيا على تصريح بلفور ومن عصبة الأمم على صك انتدابها على فلسطين لإقامة الوطن القومى اليهودى . ولكن المال والنفوذ اليهوديين لم يكونا كافيين لإغراء عرب فلسطين ، كما لم يفلح الانتداب البريطانى فى قمع الحركة الوطنية الفلسطينية وحملها على قبول المشروع الصهيونى .

عقدت الحركة الوطنية المؤتمرات مُعْلنةً التمسكَ بمواقفها الرافضة للمشروع الصهيونى والانتداب البريطانى ومُطَالبَةً بالاستقلال ، وأرسلت الوفود إلى لندن

وچينيف للدفاع عن هذه المواقف، وأنشأت الأحزاب والجماعات، وأصدرت الصحف؛ لمناهضة المخططات الصهيونية والبريطانية.

ولم تكتف بالنضال السياسى، بل لجأت إلى المقاومة المسلحة، فوقعت المصادمات فى يافا عام ١٩٢١م، وفى القدس وغيرها ـ دفاعا عن حائط البراق ـ عام ١٩٢٩م، وفى القدس ويافا عام ١٩٣٣م حيث شهدت البلاد ثورة القسَّام. ثم نشبت الثورة الكبرى، والتى استمرت من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩م.

وظلت الصهيونية، لوقت طويل، واقعة تحت انطباع خاطىء مفاده أن تلك الأحداث ترجع إلى تحريض «الأفندية» ذوى المصالح الخاصة، أو أن من ورائها قوى أجنبية، وخاصة فرنسا، تستغل بوجه خاص المسيحيين الذين ينشرون هذا الفكر بهدف تأليب الجماهير المسالمة، والتى لا يهمها إلا العيش بسلام والاستفادة من الخيرات التى جلبها اليهود معهم، والغريب أن الصهيونية تناست أنها طبقت مبدأ الاقتصار على العمل اليهودى، واستقلت بأنشطتها الزراعية والصناعية التى نافست بها النشاط العربى فى المجالات المختلفة، الأمر الذى زاد من نقمة الفلسطينيين على المشروع الصهيونى.

ومع ذلك، فإن قلة من اليهود استشعرت الخطر، وارتفعت أصواتها فى المؤتمرات الصهيونية وخارجها مطالبة بانتهاج سياسة مختلفة للتعايش مع العرب الفلسطينيين، بل وشكلت الجماعات الداعية إلى ذلك.

كان أحاد هاعام من أوائل من استشعروا خطر الصهيونية السياسية، فعندما زار فلسطين، ولاحظ سوء معاملة المستوطنين اليهود للعرب، كتب فى عام ١٨٩١م مقالا فى صحيفة هاآرتس ذاكرا أنه «كما يحدث دائما عندما يتحرر العبد من العبودية، فإن اليهود ينزعون إلى الاستبداد، فهم يعاملون العرب بقسوة وحقد ويهينونهم بغير مبرر ويبتزون حقوقهم بأساليب مخادعة». وبعد أن صدر تصريح بلفور ذكر «إن إعلان بلفور لم يؤثر على حق السكان الآخرين الذين لهم الحق فى التمسك بإقامتهم فى الأرض، فلعرب فلسطين الحق فى وطن قومى.. ومن غير الممكن أن يصبح الوطن القومى لأى من العرب واليهود كاملا».

وفى عام ١٩٢٥م، أنشأ آرثر روبين جماعة بريت شالوم التى تدعو لإقامة دولة ثنائية القومية فى فلسطين تضم اليهود والعرب. وقد ضمت هذه الجماعة شخصيات

مهمة من أمثال جودا ماجنس أول رئيس للجامعة العبرية والكاتب المؤرخ هانس كوهن، والحاخام بنيامين، وآرثر روبين، وإسحق إبشتاين، وحاييم كالفاريسكى. وقد أعلنت الجماعة المذكورة تبنيها لأفكار أحاد هاعام، ورأت فى إقامة الدولة الثنائية القومية ما يحقق الأساس الشرعى للدولة. «فحتى لو أصبحنا (أى اليهود) نشكل نسبة مائة فى المائة من سكان فلسطين، فإن هذا البلد سيظل جزيرة صغيرة وسط محيط عربى»، وذلك على حد ما ذكره الحاخام بنيامين أحد قادة الجماعة.

كانت الفكرة الأساسية لدى جماعة بريت شالوم هى أن فلسطين يجب ألا تكون يهودية أو عربية، بل دولة ثنائية القومية يتمتع فيها اليهود والعرب بالمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، بدون التفرقة بين الغالبية والأقلية، بحيث يستقل كلا الشعبين فى إدارة شئونهما الداخلية ويتحدان فى شئونهما المشتركة.

وعلى بالرغم من حماس أعضاء الجماعة ودفاعهم عن دعوتهم حتى بعد مصادمات عام ١٩٢٩م، حيث أعلن ماجينس أنه يتعين التمسك بها ليس رغما عن هذه المصادمات بل بسببها، فقد ووجهت هذه الدعوة بانتقادات حادة من قبل أنصار الصهيونية الذين اتهموها بالخيانة، وظلت الجماعة تمثل حركة محدودة التأثير أوروبية الطابع؛ إذ لم تنضم إليها أية عناصر عربية أو يهودية شرقية، وقد عبر أحد الزعماء الفلسطينيين عن رأيه بشأن هذه الجماعة بقوله «إننى فى الواقع لا أستطيع أن أعثر على اختلاف فى أهدافكم عن أهداف چابوتنسكى، فأنتم متمسكون بوعد بلفور بالوطن القومى وبالهجرة غير المحدودة وشراء أراضى العرب».

انهارت جماعة بريت شالوم وتم حلها عام ١٩٣٣م، ثم تكونت فى عام ١٩٤٢م جماعة أخرى تدعو لإقامة الدولة الثنائية، هى جماعة إيجود التى كان من أبرز قادتها مارتن بوبر وماجنس وسميلانسكى، وقد تضمن برنامجها النص على انتمائها إلى الحركة الصهيونية وهدفها من إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، مع رفضها لفكرة إقامة دولة يهودية، داعية إلى إقامة دولة ثنائية القومية. وكان من بين أفكارها تحقيق المساواة العددية للعرب واليهود على مراحل، وإقامة دولة فيدرالية وتقسيم البلاد إلى كانتونات يهودية وعربية، بحيث لا تكون فلسطين دولة يهودية أو عربية ولا تهيمن إحدى الطائفتين على الأخرى ويقام الحكم تحت ضمانات دولية. وأصدرت هذه

الجماعة مجلة نصف شهرية لنشر أفكارها، ولكنها اختفت هى الأخرى من المسرح السياسى. وبعد أن ظلت دعوة الدولة ثنائية القومية ماثلة فى أفكار جماعة هاشومير هاتسور التى تحولت فيما بعد إلى حزب سياسى، وقد تلاشت هذه الدعوة بعد قيام دولة إسرائيل.

ويلاحظ على تلك الجماعات أنها ـ مع دعوتها تلك ـ ظلت على ولائها للهدف الصهيونى من إقامة الوطن القومى اليهودى وتأييد الهجرة اليهودية والاستيطان، وإن كانت تعترف بالحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، وتقدم صيغا لمشاركة الشعبين فى حكم البلاد.

كانت دعوة هذه الجماعات تلقى استهجان زعماء الحركة الصهيونية. وعندما بلغ حاييم وايزمان أن جودا ماجنيس يجرى اتصالات بالعرب مقترحا تحديد الهجرة اليهودية اعتبر هذا الاقتراح استسلاما لهم وتخليا من جانبه عن أهداف الصهيونية، وصاح قائلا: «إن هذا المنافق يتنازل برعونة عن تصريح بلفور الذى لم يبذل أى جهد للحصول عليه وإنما يجنى ثماره.. إننا لو استسلمنا الآن فقد نضطر إلى الانسحاب.. إن علينا، نحن والعربَ والبريطانيين، أن نعطى ونأخذ، ونحن الذين قدمنا كل شىء وأوضحنا للعرب ما نحن على استعداد لعمله، ولكنهم لم يعبروا، حتى، عن أسفهم للأحداث التى وقعت (قاصدا المصادمات الدامية)».

وعلى أية حال، فإنه على الرغم من أن بريت شالوم والجماعات الأخرى كانت ضعيفة التأثير على الحركة الصهيونية، فإنها أبرزت خطورة تجاهل الحركة لحقوق عرب فلسطين، وشكلت نواة حركات السلام الإسرائيلية، كما أنها طرحت فكرة الدولة ثنائية القومية التى أصبح عدد من المفكرين الفلسطينيين يتبناها لحل المشكلة الفلسطينية.

ولم يكن زعماء الحركة الصهيونية غافلين عن خطر المقاومة الفلسطينية لمشروعها، لكنهم ظلوا متمسكين بأهدافها، رافضين لأى مساس بالهجرة اليهودية من أجل تحقيق الأغلبية السكانية لليهود فى فلسطين وإقامة الدولة اليهودية، وحاولوا ـ عبثا ـ إقناع الفلسطينيين بقبول هذه الأهداف.

ومن تلك المحاولات ما قام به داڤيد بن جوريون. وقد كان، فى مبدأ الأمر، يشاطر بقية الزعماء الصهاينة الاعتقاد بأن المقاومة الفلسطينية ترجع إلى تحريض «الأفندية» من

ملاك الأراضى، ولم تقنعه المصادمات المسلحة عام ١٩٢١م بأنها تمثل حركة قومية. ولكن أحداث عام ١٩٢٩م غيرت نظرته إليها. ففى المؤتمر الثالث لحركة أحدوت هعفودا قال: «إن المسألة العربية هى المسألة السياسية الرئيسية بالنسبة لنا، إننا نواجه تناقضات قومية وحربا قومية تثار ضدنا. صحيح إن الحركة القومية العربية ينقصها المضمون الإيجابى؛ إذ إن زعماءها لا يهتمون بتعليم الشعب وتثقيفه وتأمين احتياجاته الضرورية ولا يساعدون الفلاح.. ولكننا نخطىء إذا قسنا العرب وحركتهم القومية بنفس مقاييسنا فإن لكل شعب حركة قومية تناسبه».

وقد تقدم بن جوريون بعدة مقترحات، وكان من بينها إقامة فيدرالية بتقسيم البلاد إلى كانتونات عربية ويهودية ضمن اتحاد فيدرالى يرأسه المندوب السامى البريطانى الذى يكون مسئولا عن تطبيق الانتداب والأمن وحماية الأماكن المقدسة والحدود والشئون الخارجية. أما الكانتونات فيكون لكل منها برلمان وحكومة وطنية تمارس سلطة ذاتية كاملة فى المجالات القومية والدينية والثقافية. وأما الحكومة الفيدرالية فتشكل من تسعة وزراء (٣ بريطانيين، و٣ عرب، و٣ يهود) وتمارس السلطة فى المسائل المشتركة. (ويلاحظ أن بن جوريون وغيره من الزعماء ظلوا يتمسكون بأن أى مجلس نيابى يضم اليهود والعرب يجب أن يأخذ بمبدأ المساواة بين الجانبين فى عدد المندوبين بصرف النظر عن الأغلبية العددية)[1].

كان بن جوريون يظن أنه يستطيع التفاوض مع الزعماء العرب من منطلق القوة. فعقد عام ١٩٣٤م عدة اجتماعات مع موسى العلمى ورياض الصلح وعونى عبد الهادى، بأمل أن تمهد له هذه الاجتماعات الطريق إلى أمين الحسينى مفتى فلسطين، واستخدم بن جوريون وسيلة الإغراء الصهيونية بمحاولة إغرائهم بالخير الذى تجلبه الصهيونية لفلسطين بتطويرها ورفع مستوى السكان العرب فيها، ولكنه فوجئ برد موسى العلمى الذى سبقت الإشارة إليه، ولم تكن ردود بقية الزعماء العرب مختلفة، وكتب بن جوريون فى مذكراته: «شعرت أن العلمى - بصفته وطنيا عربيا - يحق له أن يقول ذلك».

(1) Yehoshua Porath: In Search of Arab Unity 1930 - 1945 - pp. 58 - 69.

وربما كان أهم مقترحات بن جوريون ـ والتى جاءت أكثر تحديدا ـ ما عرضه على الزعماء العرب فى ذلك الوقت من إقامة علاقة فيدرالية بين فلسطين (اليهودية) ودولة عربية كبرى متحدة (وكانت تتردد الدعوات لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى، والتى كان يتبناها تيار للقومية العربية) وكان يقصد بهذا الاقتراح طمأنة الفلسطينيين حول مستقبلهم فى حالة إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، وذلك بمحاولة إقناعهم بأن السيطرة اليهودية على فلسطين التى تسبب مخاوفهم سوف يحد منها دخولها فى علاقة فيدرالية مع تلك الدولة العربية الكبرى التى قد تضم الأردن وسوريا ولبنان والعراق أو غيرها.

وعقد بن جوريون وموسى شاريت وآخرون، فى الأعوام من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٦م، اجتماعات مع موسى العلمى وعونى عبد الهادى وجورج أنطونيوس وغيرهم، حيث قدموا لهم هذا الاقتراح. وقد تضمن العرض اليهودى: أن تكون الهجرة اليهودية خاضعة لقدرة الاستيعاب التى يسمح بها الوضع الاقتصادى، كما لا يؤدى شراء الأراضى إلى حرمان الفلسطينيين الذين يعيشون على الزراعة من تلك الأراضى، وتتحقق المساواة بين اليهود والعرب فى الإدارة والبرلمان. ومن جهة أخرى يتخذ اليهود موقفا إيجابيا من استقلال سوريا بشرط ضمان استقلال لبنان وحماية أقلياته، وأن تؤيد بريطانيا هذا الاتفاق.

ورغم تمسك بن جوريون بهذه الأفكار ومحاولة إقناع الزعماء العرب بها ومواصلة اتصالاته بهم فى السنوات اللاحقة، فإنها لم تلق التأييد الكافى من الحركة الصهيونية، ثم تخلى عنها بن جوريون عام ١٩٤٢م عندما نجح فى تمرير قرارات بلتمور بشأن التعجيل بإقامة الدولة اليهودية.

كانت أحداث عام ١٩٢٩م، بوجه خاص، قد عكست مخاوف الفلسطينيين من المشروع الصهيونى بما يمثله من خطر المساس بالمقدسات الإسلامية، حيث أظهرت مطامع الصهاينة فى الاستيلاء على حائط البراق (الذى يسمونه حائط المبكى) وحيث حاول اليهود تغيير الوضع الراهن الذى ظل قائما منذ سنوات طويلة على أساس السماح بصلاتهم، وذلك بوضعهم مقاعد وستائر أمامه، ثم التظاهر للمطالبة به، وقد أدى ذلك إلى تشكيل عصبة الأمم للجنة دولية قامت بدراسة الوثائق والاستماع إلى

وجهتى النظر وانتهت إلى إثبات أن الحائط مملوك للأوقاف الإسلامية وإقرار الوضع الراهن دون تعديل (وقد وحاول وايزمان شراء الحائط!)

كانت بريطانيا قد دأبت على إرسال لجنة تحقيق فى أعقاب كل من المصادمات بين اليهود والفلسطينيين، وإصدار كتاب أبيض يتضمن عددا من الإجراءات.

ففى أعقاب أحداث يافا عام ١٩٢١م، تضمن تقرير لجنة هيكرافت أن عرب فلسطين يعارضون الصهيونية والسياسة البريطانية، ويستشعرون خطر الهجرة اليهودية. كما أوضح التقرير أن الزعماء الصهاينة يخططون للاستيلاء على فلسطين بأكملها. فأصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢م الذى نتعرض له فيما بعد، وعقب أحداث عام ١٩٢٩م، تضمن تقرير لجنة «شو» نفس ما انتهت إليه اللجنة السابقة بشأن خوف الفلسطينيين على مستقبلهم الاقتصادى والسياسى، وأوضح أن اليهود يخلون بمبدأ تنظيم الهجرة اليهودية على أساس القدرة الاقتصادية لفلسطين، وأوصى برقابتها وبوضع حدود على انتقال الأراضى لليهود، وباحترام حقوق الفلسطينيين حيث إن صك الانتداب لا يعنى مشاركة اليهود فى الحكم. كما أوصى سمبسون، الخبير العالمى فى شئون الهجرة والإسكان، فى تقرير قدمه عام ١٩٣٠م بعدم السماح باستمرار الهجرة اليهودية ـ والتى أضرت بالسكان العرب ـ إذا ما كانت ستؤدى إلى حرمانهم من أعمالهم، موضحا خطورة الوضع الاقتصادى وازدياد البطالة، الأمر الذى يجب معه عدم السماح بإدخال عمال يهود جدد. ومع ذلك، أدت الضغوط الصهيونية إلى عدول بريطانيا عن تنفيذ هذه التوصيات، وأدى انحياز بريطانيا للصهيونية إلى تفجير ثورة القسّام ثم إلى نشوب الثورة الكبرى من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩م. ولكنها لم تقلع عن سياستها نسبيا إلا عندما لاح شبح الحرب العالمية الثانية، فأصدرت كتابها الأبيض عام ١٩٣٩م.

أما الحركة الصهيونية فقد ظلت تحاول الدفاع عن مواقفها أمام لجان التحقيق المذكورة، متمسكة بما تعتبره حق اليهود التاريخى فى فلسطين، ومطالبة بتنفيذ تصريح بلفور وإطلاق الهجرة اليهودية وعدم وضع أية قيود على تملك الأراضى.

وفشلت محاولاتها فى إيجاد صيغ للتعايش مع عرب فلسطين بسبب تمسكها بالأهداف الصهيونية، وانتهى بها الأمر إلى الاعتقاد بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة للتعامل معهم.

الفصل الخامس

الجدار الحديدى

عندما صدر تصريح بلفور عام ١٩١٧م، كان الوجود اليهودى فى فلسطين لا يزال هشا، فلم تكن نسبة هذا الوجود إلى مجموع عدد السكان تتجاوز ٧ أو ٨٪، (٧٠٠ ألف فلسطينى و٥٦ ألف يهودى) وكان حاييم وايزمان يعتمد كلية على بريطانيا فى دعم المشروع الصهيونى. وعندما قام بزيارة فلسطين راعه أن المشروع لم يكن يحظى بالترحيب من قبَل السلطة البريطانية فيها، بل أثاره عدم تصدى هذه السلطة للاضطرابات التى يدبرها «الأفندية» بشكل فعال، ونقل شكواه إلى لندن التى نصحته بإجراء الاتصالات بالأمير فيصل بن حسين والعمل على كسب تأييده، فاستجاب إلى النصيحة، وعقد مع فيصل اتفاق ٣ يناير ١٩١٩م.

ولما اشتدت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيونى ووقعت المصادمات الدامية بين الجانبين فى أعوام ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٦م، وتحقق داڤيد بن جوريون من أنه يشهد حركة مقاومة وطنية، حاول ـ على نحو ما سبق بيانه ـ التقرب من عدد من الزعماء العرب مقترحا قيام نوع من الارتباط الكونفيدرالى بين الدولة اليهودية ودولة عربية كبرى ـ تضم دول الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى أو غيرها ـ ولكن مساعيه لم تنجح.

وبدا التعايش بين العرب واليهود متعذرا، خاصة وأن إدارة الصهيونية لمشروعها لم تكن لتساعد على هذا التعايش، فقد تبنت الصهيونية مبدأ الاقتصار على العمل اليهودى فى الزراعة وغيرها، ومن ثم نشأت مشكلة بطالة عمال الزراعة الفلسطينيين

نتيجة طردهم من الأراضى التى كانت تمثل مورد أرزاقهم، واتجه تفكير الزعماء الصهيونيين إلى حل هذه المشكلة عن طريق ترحيل هؤلاء الفلاحين إلى البلدان العربية المجاورة ـ وخاصة شرق الأردن ـ وإيجاد أعمال لهم فيها.

(وهو ما أصبح يطلق عليه سياسة الترانسفير التى نتعرض لها تفصيلا فى موضع لاحق).

وكان اتجاه أنظار الحركة الصهيونية إلى شرق الأردن له ما يبرره عند زعمائها، فقد كانت شرق الأردن جزءا من الأراضى التى وضعت تحت انتداب بريطانيا، ثم لجأ وينستون تشرشل إلى استبعادها من تلك المخصصة لإقامة الوطن اليهودى وأقام إمارة لعبد الله بن حسين عليها، وفى حين انصاع وايزمان للقرار البريطانى، فإنه ظل يحاول إقناع المسئولين البريطانيين بالسماح لاستيطان اليهود فيها وترحيل الفلاحين الفلسطينيين إليها.

أما زييف چابوتنسكى، فقد وجد فى موقف الحركة الصهيونية ضعفا غير مقبول، ورفض الاستسلام لسلخ بريطانيا لما يعتبره جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وانتهى به الأمر إلى الخروج على الحركة وإنشاء ما يعرف بالحركة التصحيحية التى تطالب ـ بوجه خاص ـ باستعادة شرق الأردن، والتى أصبحت تمثل اليمين الإسرائيلى الذى ينتمى إليه حزب حيروت بزعامة مناحيم بيجين، وقد اتخذ لنفسه شعارا خريطة تشمل شرق الأردن تخترقها بندقية للتدليل على وسيلة النضال المسلح.

ولد فلاديمير (زييف) چابوتنسكى فى أوديسا الروسية عام ١٨٨٠م، وظهرت مواهبه الأدبية منذ صغره، والتحق بإحدى الجامعات الإيطالية، وعمل مراسلا صحفيا فى سويسرا وتخرج فى جامعة ڤيينا وجاء إلى أوديسا عام ١٩٠١م حيث سجن لنشاطه السياسى وشارك فى الدفاع عن اليهود خلال مذبحة كيشينيف عام ١٩٠٣م، وكان يؤمن بأهمية الإعداد العسكرى لبلوغ الأهداف الصهيونية، فكان صاحب مبادرة مشاركة اليهود فى الحرب العالمية الأولى بكتيبة البغالة بهدف تدريبهم على القتال وأنشأ منظمة بيطار لتدريب الشباب اليهودى عسكريا وإعداده للقتال، ورأس قوات الهاجاناه فى القدس عام ١٩٢٠م، حيث قبض عليه فى أحداث القدس وحكم عليه بالسجن ولكن رفعت عنه العقوبة، وفى عام ١٩٢٣م استقال من منصبه فى اللجنة التنفيذية

للصهيونية احتجاجا على سياسة وايزمان وأنشأ حركته التصحيحية على نحو ما تقدم، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، أخذ يدعو من جديد لإنشاء جيش يهودى يشارك مع الحلفاء فى الحرب، وتوفى عام ١٩٤٠م.

وقد أوضح چابوتنسكى موقفه من العرب فى مقال نشر فى نوفمبر ١٩٢٣م تحت عنوان «الجدار الحديدى ـ نحن والعرب»، وذكر فى مقاله:

«لقد اعتبر كاتب هذه السطور عدوا للعرب، ومؤيدا لطردهم.. وهذا غير حقيقى فمشاعرى تجاه العرب لا تختلف عنها تجاه كل الشعوب الأخرى وهى التجاهل المهذب، وتقوم مواقفى السياسية تجاه العرب على مبدأين: الأول هو أن طردهم من فلسطين بأى شكل هو من الأمور المستحيلة على الإطلاق، وسوف يكون فى فلسطين دائما شعبان، والثانى أننى فخور لكونى عضوا فى المجموعة التى صاغت برنامج هلسنجفورس الذى حررناه لكافة الشعوب وليس لليهود وحدهم على أساس المساواة بين كل الأمم، وإننى على استعداد لأقسم، عن أنفسنا وذريتنا، أننا لن ندمر أبدا هذه المساواة ولن نحاول طرد أو اضطهاد العرب، إن عقيدتنا سلمية تماما. ولكن أن نحقق أهدافنا بوسائل سلمية، فإن هذا أمر آخر؛ إذ إنه يتوقف على موقف العرب من الصهيونية وليس على علاقاتنا معهم».

ومضى چابوتنسكى فى مقاله مفندا ما يعتقده البعض من إمكان إغراء العرب بالفوائد المادية التى يمكن أن تجلبها لهم الصهيونية، وما يظنه البعض من أنهم من المغفلين الذين يمكن خداعهم، أو من الطامعين الذين يضحون بحقوق ميلادهم فى فلسطين مقابل مكاسب ثقافية واقتصادية، ذاكرا: «إن العرب حقا متخلفون عنا ٥٠٠ عام، كما أنهم لا يتمتعون بقوة إرادتنا وتحملنا، ولكنهم ينظرون إلى فلسطين بنفس مشاعر الحب الغريزى.. إن للاستعمار هدفا واحداً، وهذا الهدف غير مقبول من العرب، وهذه هى طبيعة الأشياء التى يستحيل تغييرها.. وستظل فلسطين للفلسطينيين وطن ميلادهم ومركز وأساس وجودهم القومى، ولذا فإن من الضرورى مواصلة الاستعمار رغم إرادتهم.. وتطويره فى حماية جدار حديدى لا يستطيع السكان المحليون اقتحامه.. وليست ثمة اختلافات تذكر بيننا، فالبعض يفضلون جدارا حديديا من البنادق اليهودية، والبعض يقترحون أن يكون من البنادق البريطانية،

وآخرون يريدون بنادق بغداد ـ وهو أمر غريب ـ ولكن الجميع يؤيدون الجدار الحديدى . . . » .

ويناقش چابوتنسكى مسألة الاتفاق مع العرب ، فيمضى قائلا : «ليس معنى ذلك أن أى اتفاق مع العرب مستحيل ، ولكن المستحيل هو الاتفاق الإرادى (أو الطوعى) معهم ؛ إذ إنه ما دامت وجدت شرارة من أمل لديهم للتخلص منا ، فإنهم لن يتخلوا عن هذا الأمل . . فقط عندما لا يكون ثمة أمل لديهم . . ولا يكون هناك أى احتمال لاختراق الجدار الحديدى ، عندئذ يفقد المتطرفون الطريق وينتقل النفوذ إلى الجماعات المعتدلة . . . . » .

ويعد چابوتنسكى أبا اليمين الإسرائيلى ، وإن كان يمثل تيارا ظهر منذ إنشاء الحركة الصهيونية ، متبنيا الدعوة إلى فرض المشروع الصهيونى على العرب بالقوة لاقتناعه باستحالة الاتفاق معهم بسبب رفضهم القاطع لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، وقد سبق أن قاد ماكس نورداو هذا التيار منذ أن أنشأ هيرتزل الحركة .

وفى المؤتمر الصهيونى السابع عام ١٩٠٥م ، تحدث نورداو عن الحركة القومية العربية مطالبا ببذل الجهود لدى تركيا لحملها على الاستعانة بالصهيونية فى وجه هذه الحركة التى تهددها ، وبعد صدور تصريح بلفور ، وجه انتقاداته إلى السياسة التى يتبعها وايزمان ، وخاصة بسبب قبوله لسلخ شرق الأردن من أرض الوطن القومى اليهودى ، والتى تعتبر ـ فى رأيه ـ «أهم من تلك الواقعة غرب نهر الأردن ، فهى غير مأهولة اليوم وتتسع لملايين اليهود ، ويجب أن نصر بشدة على طلب تسليمها لنا» .

وكان نورداو ، هو الآخر ، لا يتوقع أن يرحب الفلسطينيون بالمهاجرين اليهود . ويدعو إلى اتخاذ مواقف متصلبة معهم . «فلا يمكننا أن نشتكى ونتذمر إن لم يكن العرب راضين عن استيطاننا للبلاد التى يعتبرونها بلادهم منذ أجيال» ، ولكنه ربما كان يختلف فى الرأى عن چابوتنسكى بالنسبة لاحتمالات المستقبل ؛ إذ يقول : « . . . هكذا يتصرف عديمو الثقافة والسذج الذين يخافون المجهول دائما ، فهذا سيكون موقف عرب أرض إسرائيل تجاهنا ، أما من الناحية الاقتصادية ، فإننا واثقون بأننا سنصل إلى اتفاق ناجح مع جيراننا العرب . . ولن نصل إلى سوء تفاهم معهم إلا إذا

اتخذوا موقفا عدائيا ووقعوا تحت تأثير المحرضين اللاساميين بشكل يدفعنا إلى الدفاع عن أنفسنا، وإذا حاولوا مقاومتنا بالقوة فسوف يتضح لهم أن قوتنا لا تقل عن قوتهم».

ومع ذلك، فـــلا شك فى أن زييف جابوتنسكى هو الأب المؤسس لليـــمين الإسرائيلى، سواء لإنشاء حركته التصحيحية أو لإيمانه بأهميته باكتساب أسباب القوة العسكرية وإنشائه منظمة «بيطار» ودوره فى «الهاجاناه»، ومقاومته للصهيونية العملية التى كان يمثلها حاييم وايزمان، وحرصه على مشاركة جنود يهود فى الحربين العالميتين ليكونوا نواة للجيش الإسرائيلى.

وقد خلفه مينـاحيم بيـجين، المولود فى بريست ليتوفسك بروسيـا عام ١٩١٣م، والذى تخرج فى جامعة وارسو حيث درس القانون وانضم إلى منظمة «بيطار»، وكان هو الآخر خطيبا مفوها واعتقل عام ١٩٣٧م، وأصبح عضوا فى لجنتها التنفيذية فى بولندا، وكان أكثر راديكالية من جابوتنسكى، حيث اصطدم معه مطالبا بغزو فلسطين بالقوة، واعتقل مرة أخرى عام ١٩٤٠م واتهمه السوفييت بالجاسوسية، ثم التحق بالقوات البولندية التى شكلها الجنرال أندير ودخل فلسطين فى مايو ١٩٤٢م. وفى العام التالى أصبح قائدا لمنظمة أرجون الإرهابية، وفى أغسطس ١٩٤٨م، أنشأ بيجين حزب حيروت وظل زعيما للمعارضة حتى فاز فى انتخابات عام ١٩٧٧م، وشكل حكومة الليكود الأولى.

ولجأ مينـاحيم بيجين إلى استخدام الإرهاب فى مواجهة البريطانيين والعرب على السواء، فقد اعتبرت الصهيونية الكتاب الأبيض البريطانى فى عام ١٩٣٩م ـ بما يتضمنه من وعد بإنشاء دولة فلسطينية والحد من الهجرة اليهودية ـ خيانة كبرى لليهود من جانب دولة الانتداب.

وفى أول فبراير ١٩٤٤م، أعلن بيحين الثورة فى مانيفستو تضمن «لقد أعلنت بريطانيا أنه لا توجد وسيلة لإنقاذ (اليهود من المذابح النازية) دون عرقلة تحقيق النصر، وأن الكتاب الأبيض لا يزال ساريا.. رغم خيانة العرب وولاء اليهود.. ورغم حقيقة أنه بعد القضاء على الهتلرية فإنه ليس ثمة مستقبل لليهود ضمن الأمم الأوروبية، فليساعدنا إله إسرائيل.. فلا تراجع، فإما الحرية وإما الموت»..

واستخدم بيجين أشد وسائل الإرهاب قسوة، فلجأ الى شنق الجنود البريطانيين وتعذيبهم، وقتلت منظمته الإرهابية الفلسطينيين بدم بارد، وستظل مذبحة دير ياسين فى ٩ أبريل ١٩٤٨م ـ حيث أطلقت النيران على الرجال والنساء والأطفال من سكان هذه القرية فأردت ٢٥٠ قتيلا ـ شاهدا على مدى القسوة التى اتسمت بها عصابة بيجين، والذى كان يفخر بارتكابه هذه المذبحة قائلا «إنه لولا دير ياسين ما قامت إسرائيل»!.

ولم تكن منظمة أرجون المنظمة الإرهابية الوحيدة فى الساحة الفلسطينية، بل تعددت المنظمات الإرهابية، فكانت هناك منظمة ليحيى، وشتيرن، وغيرهما، والتى عملت على ترويع الفلسطينيين لفرض المشروع الصهيونى عليهم، وإرهاب البريطانيين لحملهم على التراجع عن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م أو مغادرة البلاد.

والواقع أن چابوتنسكى كان صادقا عندما قال إن الجميع يؤمنون بضرورة إنشاء «الجدار الحديدى» لإرغام الفلسطينيين على قبول إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين.. فقد أقامت الجالية اليهودية فى فلسطين الييشوف الحرس اليهودى (هاشومير) فى عام ١٩٠٩م، ليقوم بحراسة المستعمرات ومرافقة المستعمرين للمواقع الجديدة، وقد أسهم (هاشومير) فى إقامة الفيلق العبرى بمده بعناصر مدربة من بين صفوفها، وهو الذى أطلق عليه اسم «كتيبة البغالة»، ومع تنامى النضال الوطنى الفلسطينى، وامتداده إلى منطقة الجليل والقدس عام ١٩٢٠م، قامت «الييشوف» بحل منظمة هاشومير وإنشاء منظمة الهاجاناه فى ديسمبر ١٩٢٠م.

وقد نشبت الخلافات داخل الهاجاناه، وانشقت عنها حركة يمينية عام ١٩٣١م لتشكل ما أطلق عليه «الهاجاناه ب»، وذلك نتيجة لتصاعد نفوذ الحركة التصحيحية بوجه خاص، ففى مواجهة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦م، اضطرت الوكالة اليهودية إلى إعلان تمسكها بسياسة ضبط النفس حتى لا تثير السلطات البريطانية، الأمر الذى لم يقبله اليمين اليهودى، فأنشأ المنظمة المذكورة.

وأنشأت الحركة التصحيحية «المنظمة العسكرية القومية» (أرجون)، وقام چابوتنسكى بإقامة علاقة متينة بينها وبين حركة «بيطار» وذكر فى إحدى رسائله: «تسخر جميع فروع الحركة، فى المنفى، لمبدأ التثقيف العسكرى، أما فى البلاد فإنها تسخر جميعًا لمبدأ الدور العسكرى، وهذا يعنى أن أرجون تسيطر فى البلاد وبكل

المسئولية على جميع فروع الحركة والاقتصاد وسرايا التجنيد وتثقيف الأطفال».
وعملت هذه المنظمة على كسر سياسة ضبط النفس، ولجأت إلى إلقاء القنابل وزرع المتفجرات فى المدن العربية مثل يافا وحيفا والقدس وإزهاق أرواح المدنيين العرب فى كل مكان.

وعلى الرغم من وقوف الوكالة اليهودية فى وجه هذه العمليات الإرهابية، فقد انتهى بها الأمر إلى ممارسة الإرهاب ضد العرب، ففى عام ١٩٤٧م، بعث بن جوريون بتعليماته إلى قيادة «الهاجاناه»، مؤكدا الخطر العربى فى المستقبل على المشروع الصهيونى.. فالأعمال العسكرية التى يتطلبها النضال السياسى - بين فترة وأخرى - ليست سوى تعزيز للمعركة السياسية..

والمنظمة معدة هنا لتشكل العامل الرئيسى والحاسم، إذ يحتمل حيال هجمة مسلحة من جانب العرب أن يحدث حسم عسكرى يهودى بالقوة، وبدون أن تعد المنظمة لهذه المهمة وتصبح قادرة على تنفيذها، فإنها تخطىء هدفها الأساسى..»

وأخذت «الهاجاناه» تقوم بدورها فى الاعتداء على الفلسطينيين، بل إن عددا من المذابح التى ارتكبتها «أرجون» كان بالتواطؤ معها (ومن بينها مذبحة دير ياسين حيث قام قائد «الهاجاناه» فى القدس بتزويد المهاجمين من منطقة «يحيى» بالذخيرة والرجال).

ووضعت قيادة «الهاجاناه» الخطة داليت (المعروفة بالخطة د) التى تستهدف التوسع فى الأراضى التى خصصها قرار التقسيم للدولة العربية فى فلسطين، ووَفْقًا لهذه الخطة استولت قواتها على طبرية وحيفا ويافا. ومع اقتراب موعد الانسحاب البريطانى من فلسطين، أنشىء جيش الدفاع الإسرائيلى الذى خاض معاركه القتالية مع القوات العربية، بعد أن انضمت المنظمات اليهودية الإرهابية إلى قوات «الهاجاناه».

كان الجميع يؤمنون بضرورة إقامة «الجدار الحديدى» لترويع عرب فلسطين وإرغامهم على قبول المشروع الصهيونى وإقامة دولة إسرائيل، ولم يكن الخلاف بين جابوتنسكى وبيجين وشامير وبين بن جوريون سوى خلاف بشأن مدى ملاءمة الظروف واختيار الوقت المناسب لاستخدام القوة.

الفصل السادس

سنوات حاسمة .. (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)

كانت محاولة بن جوريون التفاهم مع الفلسطينيين لقبول إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، من خلال الاتصالات التى أجراها مع موسى العلمى ورياض الصلح وشكيب أرسلان وعونى عبد الهادى عام ١٩٣٤م، هى آخر المحاولات التى بذلتها الصهيونية من أجل التقارب مع عرب فلسطين. ولم يكن من المتصور أن يقبل هؤلاء عرض بن جوريون أن تستمر الهجرة اليهودية المكثفة إلى فلسطين وتقام الدولة اليهودية وذلك مقابل أن تنضمَّ الدولة إلى اتحاد عربى أوسع يشمل العراق أو دولا أخرى، كما أن محاولة بن جوريون لم تكن تحظى بتأييد رسمى من الحركة الصهيونية.

وأخذ العداء بين اليهود والعرب فى التصاعد حتى بلغ ذروته فى الثورة الفلسطينية الكبرى التى استمرت ثلاث سنوات.

وقد شهدت السنوات السابقة تخبط سياسة الانتداب البريطانى تجاه العرب واليهود. فعلى الرغم من أن تصريح بلفور، والذى صدقت عليه عصبة الأمم، قد ميز بين حقوق اليهود وحقوق العرب، حيث نص صراحة على تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين فى حين أغفل الإشارة إلى الحقوق القومية الفلسطينية، بل اعتبر أصحاب البلد الأصليين مجرد طوائف غير يهودية مقيمة فى فلسطين واعدا بعدم الإضرار «بالحقوق المدنية والدينية» لهذه الطوائف، على الرغم من ذلك فإن

الانتداب البريطانى سرعان ما أدرك أن ثمة شعبا عربيا فلسطينيا يجب وضع حقوقه القومية موضع الاعتبار.

ومع تعدد المصادمات المسلحة بين العرب واليهود، تعددت لجان التحقيق البريطانية وتباينت توصياتها.

ففى أعقاب مصادمات يافا عام ١٩٢١م، وإصدار لجنة هيكرافت تقريرها، أصدر تشرشل كتابه الأبيض الذى أكد فيه أن تصريح بلفور لا يعنى تحويل فلسطين بأكملها إلى وطن قومى لليهود، ولكنه يعنى أن وطنا كهذا سيؤسس فى فلسطين، كما أن المقصود ليس إقامة دولة يهودية، بل إنشاء وطن قومى بالتدريج مع مضى الزمن، فوجود الشعب اليهودى فى فلسطين حق وليس منة، وإنشاء هذا الوطن يستند إلى صلة تاريخية قديمة.

وفى أعقاب ثورة البراق عام ١٩٢٨م، أوصت لجنة شو بالحد من الهجرة اليهودية ووضع قيود على انتقال الأراضى إلى ملكية اليهود. كما أوفدت الحكومة البريطانية سيرچون هوب سمبسون ـ الخبير العالمى فى مسائل الهجرة والسكان ـ إلى فلسطين، حيث ضمن تقريره أن ٢٩٪ من العائلات العربية القديمة أصبحت دون أراض، وأن ما تبقى من الأراضى الصالحة للزراعة لم يعد يكفى لضمان معيشة العرب، وعارض بدوره السماح باستمرار الهجرة اليهودية.

ولما كانت أحداث البراق سببها محاولة اليهود تغيير «الوضع الراهن» لحائط البراق (الذى يسمى حائط المبكى)، فقد أوفدت عصبة الأمم لجنة دولية ثلاثية قامت بدراسة الوثائق والاستماع إلى طرفى النزاع، وانتهت إلى أن الحائط تملكه الأوقاف الإسلامية، وأن الوضع الراهن منذ عهد العثمانيين يقوم على أساس السماح لليهود بالتعبد أمامه بشرط عدم وضع مقاعد أو ستائر أو استخدام الأبواق. وأنه يتعين احترام هذا الوضع وعدم تغييره.

أما عن نتائج تقريرى سمبسون وشو، فإن الحكومة البريطانية أصدرت الكتاب الأبيض عام ١٩٣٠م متضمنا سياستها التى تتلخص فى تشكيل مجلس تشريعى، وربط الهجرة اليهودية بقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، فضلا عن حماية المستأجرين للأراضى لضمان عدم إخراجهم منها.

ولكن الحكومة البريطانية سرعان ما تراجعت تحت ضغط الصهيونية العالمية فألغت هذا الكتاب وأكدت فى الكتاب الذى وجهه المستر ماكد ونالد إلى وايزمان (والمعروف بالكتاب الأسود) التزامها بتسهيل الهجرة اليهودية وأنه ليس فى نيتها منع اليهود من تملك الأراضى.

وهكذا انصاعت بريطانيا للضغوط الصهيونية، وخاصة بعد قيام الحزب النازى فى ألمانيا. وتصاعد عدد المهاجرين اليهود من ٩٥٠٠ مهاجر عام ١٩٣٢م ليصبح ٦٢ ألف مهاجر عام ١٩٣٥م وانتقل أكثر من ٣٣٤ ألف دونم خلال خمس سنوات إلى الملكية اليهودية، كما أغمضت سلطات الانتداب أعينها عن الأسلحة التى أخذت تتدفق على اليهود.

وإزاء هذه الأخطار، أخذت الحركة الوطنية الفلسطينية تطور فى أساليب المقاومة لسلطات الانتداب البريطانى وللمشروع الصهيونى على حد سواء، فلم تعد تكتفى بالاحتجاجات، بل انتظمت فى الأحزاب العربية (حزب الاستقلال العربى ـ وحزب الدفاع الوطنى ـ والحزب العربى الفلسطينى ـ وحزب الإصلاح ـ وحزب الكتلة الوطنية)، وسيرت المظاهرات، وقاد الشيخ عز الدين القسَّام حركة سرية ضد البريطانيين كانت الشرارة الأولى للثورة الفلسطينية الكبرى التى امتدت من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩م.

ففى ٢٠ أبريل عام ١٩٣٦م شكلت لجنة قومية فى نابلس ودعت البلاد إلى الإضراب العام المستمر حتى تغير سلطات الانتداب سياساتها، ودعت إلى تشكيل لجان قومية للإشراف على سير الإضراب وتنظيم حركة المقاومة، كما شكلت لجنة عربية عليا برئاسة المفتى الحاج أمين الحسينى، وسيرت المظاهرات وأعلن العصيان المدنى بالامتناع عن دفع الضرائب، واشتدت الهجمات على المستعمرات اليهودية وعمليات تدمير خطوط السكك الحديدية والجسور.

ولم تتوقف الثورة مؤقتا إلا تلبية لنداء ملوك السعودية والعراق واليمن وأمير شرق الأردن، حيث دعت اللجنة العليا إلى إنهاء الإضراب والاضطرابات اعتباراً من ١٢ أكتوبر ١٩٣٦م.

كانت الثورة الكبرى ذات آثار بعيدة على مستقبل القضية الفلسطينية، فقد أعقبها ظهور فكرة تقسيم فلسطين بين العرب الفلسطينيين واليهود، فى حين أنها جعلت من هذه القضية قضية عربية عامة انشغلت بها الدول العربية وخاضت الحروب من أجلها. ومن ناحية أخرى، أدى بطش سلطات الانتداب بالثورة إلى توجيه ضربة قاصمة للمقاومة الفلسطينية ظلت تعانى منها لسنوات عديدة.

فعلى نحو ما اعتادت عليه بريطانيا من تشكيل لجان التحقيق فى كل حالة تقع فيها الاضطرابات والمصادمات، وصلت إلى البلاد فى نوفمبر ١٩٣٦م اللجنة التى يرأسها اللورد بيل، وقدمت تقريرها فى يوليو ١٩٣٧م.

تبنى تقرير اللجنة فكرة تقسيم فلسطين مستنداً إلى أن أسباب الثورة ترجع إلى رغبة العرب فى الاستقلال ومعارضتهم لإنشاء الوطن القومى اليهودى وعدم ثقتهم فى بريطانيا، وأشار إلى عدم موافقة العرب فى شرق الأردن على توسيع الوطن القومى اليهودى ليشمله. واعترف بأن عرب فلسطين قادرون على حكم أنفسهم، وأن اليهود أيضا قادرون على ذلك، وأن حل هذه المشكلة يكون بتقسيم فلسطين.

وقدمت اللجنة مشروعا للتقسيم وإقامة دولة عربية وأخرى يهودية واقتطاع جزء من فلسطين يظل تحت الانتداب البريطانى.

أما الدولة العربية، فإنها تضم شرق الأردن مع جزء من فلسطين غرب الأردن، يشمل مناطق غزة وبئر سبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والقسم الشرقى من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ويافا، وأما الدولة اليهودية، فقد رأت اللجنة أن تتسع لاستيعاب المهاجرين اليهود فى المستقبل، واقترحت أن تشمل شمال فلسطين (أى جميع ألوية حيفا والجليل) والسهل الساحلى من أسدود إلى الشمال.

وأما الجزء الذى يظل تحت الانتداب، فيشمل القدس وبيت لحم، ولا يسرى عليه تصريح بلفور.

ولما كانت مساحة الدولة اليهودية المقترحة أوسع كثيرا من مساحة ما يملكه اليهود من الأراضى، فقد أوصت اللجنة أن تدفع هذه الدولة معونة مالية إلى الدولة العربية وأن يجرى تبادل السكان وملكية الأراضى بين الدولتين، على أن يتم نقل العرب قسرا إذا اقتضى الأمر.

هذا، وكانت الدولة اليهودية المقترحة يسكنها ٣٢٥ ألف عربى يمتلكون ثلاثة ملايين وربع مليون دونم مقابل ٣٠٠ ألف يهودى يمتلكون مليونا وربع مليون دونم، وكان حوالى ٧/ ٨ ما يملكه العرب من بساتين البرتقال فى فلسطين يقع ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة أما عدد اليهود فى الدولة العربية المقترحة فكان يبلغ ١٢٥٠ يهوديا.

وكان من الطبيعى أن يرفض عرب فلسطين هذا المشروع، فقد بادرت اللجنة العربية العليا بإرسال مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة البريطانية تندد فيها بتقرير اللجنة الملكية البريطانية وتطالب بالاستقلال التام ووقف الهجرة ومنع انتقال الأراضى إلى اليهود.

وعمت الاحتجاجات البلدان العربية. وبدأت الدول العربية فى التحرك لدعم الحقوق الفلسطينية، فعقد مؤتمر بلودان فى سبتمبر ١٩٣٧م وحضرته وفود من كافة البلدان العربية. وقرر المؤتمر رفض التقسيم ورفض إنشاء دولة يهودية والتمسك بضرورة إلغاء الانتداب وتصريح بلفور والمطالبة باستقلال فلسطين وإقامة حكومة دستورية، فضلا عن وقف الهجرة ومنع انتقال الأراضى لليهود.

واستأنف عرب فلسطين ثورتهم التى ازدادت حدتها، فقامت سلطات الانتداب بتصعيد إجراءاتها القمعية حتى بلغ عدد من حكمت عليهم المحاكم العسكرية بالإعدام شنقا فى سجن عكا ١٤٨، والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد أكثر من ألفين، واعتقلت عشرات الآلاف، ونسفت أكثر من خمسة آلاف منزل. ومن ناحية أخرى، دفع البريطانيون ثمنا باهظا حيث قدرت الإحصاءات الرسمية عدد قتلاهم بـ ٢١١ قتيلا وجرحاهم بـ ٥٠٠ جريح. وقدر عدد القتلى من اليهود بـ ٣٥٠ قتيلا وعدد الجرحى بـ ٦٠٠ جريح.

وقد أدت الثورة الفلسطينية والاحتجاجات العارمة فى البلدان العربية إلى تراجع بريطانيا عن فكرة التقسيم، وأصدرت حكومتها فى ٩ نوفمبر ١٩٣٨م بيانا رسميا أعلنت فيه أن اقتراح التقسيم وإقامة دولة عربية وأخرى يهودية فى فلسطين اقتراح غير عملى.

ودعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر فى لندن تشارك فيه كل من مصر والعراق والسعودية واليمن وشرق الأردن، وأفرجت عمن اعتقلتهم فى سيشل من الزعماء الفلسطينيين

للمشاركة فى المؤتمر، وفى ٧ فبراير ١٩٣٩م، عقد المؤتمر فى قصر سان چيمس فى لندن، ولكنه فشل فى إيجاد حل مقبول لأطراف النزاع.

وكان خطر الحرب العالمية الثانية يلوح فى الأفق، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م.

وقبل أن نتعرض لهذا الكتاب الأبيض وموقف كل من العرب واليهود منه، فإن علينا أن نتعرف موقف الحركة الصهيونية من مشروع التقسيم الذى اقترحته لجنة بيل البريطانية.

عقد المجلس العالمى لعمال صهيون مؤتمرا فى زيورخ من ٢٩ يوليو حتى ٧ أغسطس ١٩٣٧م لمناقشة مشروع التقسيم، ونظرا لما يتضمنه هذا المشروع من ترحيل الفلسطينيين من الدولة اليهودية المقترحة ـ وحتى قسراً إذا لزم الأمر ـ فقد تعرض المؤتمرون فى مناقشاتهم لفكرة الترحيل (الترانسفير)، وهى فكرة ظلت ماثلة فى أذهان الزعماء الصهاينة وحاولوا تنفيذها على نحو ما نشير إليه فيما بعد.

تحدث داڤيد بن جوريون فى المؤتمر ذاكرا إنه «للمرة الأولى سنحت لنا الفرصة لنسمع من فم اللجنة الملكية البريطانية أن وعد بلفور يتضمن إمكان تحولنا إلى أكثرية وإنشاء دولة يهودية مستقلة على أرض إسرائيل التاريخية.. وفى الواقع إن حدود هذه الدولة غير محددة ولكنها لا شك تشمل شرقى الأردن والقسم الشمالى عبر اليرموك.. وليست هذه الدولة التى يقترحونها هى الهدف الصهيونى، ولكن لا بد لها أن تشكل مرحلة حاسمة على طريق تنفيذ هذا الهدف.. وإننى لا أرى فيها حلا نهائيا كما لا أنظر إلى التقسيم على أنه الحل الأخير لمشكلة أرض إسرائيل... وعلى المؤتمر الصهيونى أن يعلن ما أرض إسرائيل بالنسبة للشعب اليهودى.. أرض إسرائيل كلها وحدودها الطبيعية والتاريخية».

وردا على الذين تحدثوا عن وحدة البلاد وعدم تقسيمها، قال بن جويون إنه يخشى أن هؤلاء الرفاق يضعون التصور العاطفى محل التصور السياسى ويضعون الرجاء محل الواقع؛ إذ إن وحدة البلاد غير موجودة فى الوقت الحاضر.

أما عن ترحيل الفلسطينيين، فقد أشار بن جوريون إلى ما جاء فى المشروع البريطانى عن نقلهم برضاهم إن أمكن وإلا فقسراً.

وتحدث آخرون عن هذا الترحيل، ومنهم كابلان (الذى أصبح أول وزير لمالية إسرائيل)، فقال إنه ليس من الإنصاف مقارنة ذلك بطرد اليهود من ألمانيا أو أى بلد آخر، بل المقصود هو النقل المنظم مع ضمان إمكان عيش عدد صغير منهم فى دولة عربية. وذكر لافى أن مطلب ترحيل العرب ليفسحوا المجال لنا مطلب عادل وأخلاقى. أما أيدلسون، فأبدى تشككه ذاكرا أن الوضع يختلف عن تبادل السكان بين تركيا واليونان، فرد عليه آخر يدعى لولا قائلا: علينا ألا نكون أكثر استقامة عما يجب، ففى البلدان العربية المجاورة حوالى مائة ألف يهودى». وأما جولدا مايير فتساءلت عما إذا كانت بريطانيا يمكنها أن تقوم بمثل هذا العمل الذى يثير العالم الإسلامى كله، كما أظهر من يدعى هارتسفيلد صعوبة تنفيذ التراسفير ذاكرا أن هناك تجمعات عربية كثيفة حول عكا وصفد والمطلة وهى لن ترحل.

وتدل المناقشات السابقة لمسألة ترحيل الفلسطينيين «الترانسفير» على مدى اهتمام الصهيونية بهذه الفكرة.

والواقع أنها فكرة ترجع إلى نشأة الحركة الصهيونية، فقد كتب تيودور هيرتزل فى يومياته: «سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم فى بلاد الانتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأى عمل فى بلدنا» وتبنى إسرائيل زانجوبل فكرة الترانسفير فى خطاب ألقاه فى مدينة مانشيستر البريطانية عام ١٨٩٧م قائلا: «إن علينا أن نستعد لطرد القبائل العربية صاحبة الملكية بحد السيف كما فعل أجدادنا». وبرر روبين الترانسفير ذاكرا أن الأرض مطلوبة لاستيطان اليهود فى فلسطين، ونظرا لعدم وجود أراض قابلة للزراعة دون أن تكون مزروعة بالفعل، فإن شراءنا للأراضى يترتب عليه بالضرورة رحيل مزارعيها».

وقد أبدت الوكالة اليهودية اهتمامها بمسألة الترحيل، فشكلت لجنة أولى عام ١٩٣٧ ووضع يوسف ڤايتس خطة لترحيل الفلسطينيين إلى الأردن وسوريا، ثم شكلت لجنة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية لنفس الغرض. وأعد إدوارد نورمان خطة لترحيلهم إلى العراق. ثم وجدت إسرائيل الفرصة سانحة أمامها خلال حرب ١٩٤٨م حيث نجحت فى طرد ٧٥٠ ألف فلسطينى يمثلون الغالبية العظمى للشعب، ولا تزال تترقب الظروف المواتية لطرد أكبر عدد من سكانها العرب وسكان الأراضى المحتلة.

وعودة إلى موقف الحركة الصهيونية من مشروع لجنة بيل بشأن تقسيم فلسطين، فإن المؤتمر الصهيونى العشرين ـ قرر رفض المشروع والتمسك بتصريح بلفور الذى يتضمن (حسب ادعائهم) إقامة الوطن القومى اليهودى على أرض فلسطين التاريخية بما فيها شرق الأردن، كما فوض اللجنة التنفيذية بإجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل إقامة الدولة اليهودية المطلوبة.

ويتضح مما تقدم أن السنوات الثلاث من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩م كانت سنوات حاسمة فى تاريخ القضية الفلسطينية، سواء بإبرازها حل التقسيم الذى لا يزال مطروحا حتى اليوم، وكذا فكرة الترانسفير التى لا يزال لها أنصارها بين الزعامات الإسرائيلية، أو بنقل النزاع الفلسطينى اليهودى إلى ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، كما أنها شهدت ثورة عارمة للشعب الفلسطينى قامت بريطانيا بإخمادها بقسوة بالغة ونكلت بزعاماتها فى الوقت الذى قامت فيه بدعم اليهود والتغاضى عن حصولهم على الأسلحة وتنظيم قواتهم المسلحة وبناء مؤسساتهم التى مكنتهم بعد سنوات من إقامة دولتهم.

ولم تتراجع بريطانيا عن سياستها إلا مع اقتراب شبح الحرب العالمية الثانية، واضطرارها إلى مهادنة الدول العربية المساندة للفلسطينيين، فعقدت مؤتمر لندن ثم أصدرت الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩م.

* * *

الفصل السابع

الصهيونية والتقسيم

فى عام ١٩٣٧م، كانت فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية حتى فى جزء منها فكرة مغرية لزعماء الصهيونية، وخاصة حاييم وايزمان وداڤيد بن جوريون.

ويذكر وايزمان فى مذكراته «التجربة والخطأ» أنه عندما أثارت لجنة بيل هذا الاقتراح أمامه ـ فى الثامن من يناير ١٩٣٧م فاجأته هذه الفكرة، وأنه أجاب أنه لا يمكنه إعطاء الرد قبل التشاور مع زملائه، ولكنه كان يشعر بأن الاقتراح يحمل فى طياته الإمكانات والآمال، وأنه يذكر ما قاله لأحد هؤلاء الزملاء فيما بعد «إن فكرة إقامة دولة يهودية مستقلة فى فلسطين، حتى لو كان ذلك فى جزء منها، أمر يجب التعامل معه كشىء مقدس لا ينطق به سدى».

ويمضى ليبين كيف حاول إقناع زملائه الصهاينة بقبول اقتراح التقسيم على الرغم من حق اليهود فى «أرض إسرائيل الكاملة»، وليعرب عن اعتقاده بأن إنشاء هذه الدولة من شأنه تيسير التوصل إلى الاتفاق مع العرب؛ ذلك أن رسم حدود للدولة اليهودية يطمئنهم ويزيل مخاوفهم من استيلاء اليهود على فلسطين بأكملها. كما يتحدث عن الانقسامات فى صفوف المؤتمر الصهيونى العشرين حيث قادت المعارضة مجموعة الأمريكيين والمزراحى والتصحيحيين، وعن قرار المؤتمر ـ والذى سبقت الإشارة إليه ـ فقد ذكر أن المؤتمر أوضح بذلك أنه يقبل الكلام عن التقسيم نافيًا ما قيل عن معارضة اليهود له.

ولم يكن موقف بن جوريون مختلفًا عن موقف وايزمان، وإن كان أكثر صراحة من الأخير عندما ذكر أن قبول التقسيم ما هو إلا مرحلة على طريق إنشاء الدولة اليهودية على «أرض إسرائيل» كافة عندما تسمح الظروف بذلك.

والواقع أن الزعيمين الصهيونيين ـ وغيرهما من مؤيدى التقسيم ـ رأوا فيه خطوة مهمة تحقق لليهود السيادة على جزء من فلسطين وفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية دون عائق.

ولكن آمال اليهود لم تتحقق فى ذلك الوقت، حيث أدى استئناف الفلسطينيين لثورتهم الكبرى إلى عدول بريطانيا عن فكرة التقسيم، ثم أدى اقتراب شبح الحرب العالمية إلى إصدارها الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م.

كانت الأوضاع فى أوروبا قد تطورت نتيجة للمواقف العدوانية لألمانيا النازية بما يجعل نشوب الحرب أمرًا حتميًا، فبعد أن قام هتلر باحتلال پولندا، قامت قواته بغزو تشيكوسلوڤاكيا فى ١٥ مارس ١٩٣٩م وغزت القوات الإيطالية ألبانيا فى الشهر التالى.

وكانت بريطانيا تدرك أهمية تهدئة المشاعر العربية التى سادت العالم العربى والإسلامى تأييدًا للفلسطينيين. وقد توجهت الحكومة البريطانية إلى الملوك والرؤساء العرب لإقناع إخوانهم وأبنائهم من فلسطين بإنهاء ثورتهم، واضطرت إلى العدول عن فكرة التقسيم التى أوصت بها لجنة بيل، ثم دعتهم إلى مؤتمر سان چيمس فى لندن فى ٧ فبراير ١٩٣٩م من أجل إيجاد تسوية للنزاع، وعندما فشل المؤتمر أعلنت كتابها الأبيض.

تضمن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م أن الحكومة البريطانية سوف تبذل كل ما فى وسعها من أجل إقامة دولة مستقلة فى فلسطين خلال عشر سنوات، كما تضمن الحد من الهجرة اليهودية بحيث لا يزيد عدد المهاجرين خلال السنوات الخمس القادمة على ٧٥ ألف مهاجر، فضلاً عن وقف نقل ملكيات الأراضى إلى أيدى اليهود.

وقد أثار هذا الكتاب ثائرة الصهيونية ويهود فلسطين، وبدأت على الفور العمليات الإرهابية ضد البريطانيين والعرب، ولكن بريطانيا تمسكت بالكتاب الأبيض وتصدت لمحاولات الهجرة غير المشروعة التى تزايدت نتيجة لفرار يهود أوروبا من أمام النازية، حيث أعادت سفن المهاجرين ووضعت أعدادًا منهم فى المعسكرات خارج فلسطين وغرقت بعض هذه السفن بمهاجريها فى البحرين المتوسط والأسود.

أفقدت السياسة البريطانية الصهيونية ثقتها تمامًا فى بريطانيا، واعتبرت مواقفها خيانة كبرى لتعهداتها بإقامة الوطن القومى اليهودى، وتجاهلاً غير إنسانى لمأساة اليهود الأوروبيين الذين يتعرضون للهلاك على أيدى النازية، ومع ذلك، أعلن بن جوريون أن اليهود سوف يقاتلون إلى جانب بريطانيا كأن الكتاب الأبيض غير موجود، ويقاتلون الكتاب الأبيض كأن الحرب غير قائمة.

وتحولت الصهيونية إلى الولايات المتحدة ـ التى تزايد فيها النفوذ الصهيونى ونجحت فى توجيه سياستها نحو تبنى مخططاتها.

تجمعت الزعامات الصهيونية فى فندق بلتمور بنيويورك فى مايو ١٩٤٢م وأقروا برنامجهم الذى يطالب بفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود، وتولى الوكالة اليهودية الإشراف على هذه الهجرة. كما تضمن البرنامج تحويل فلسطين ـ بعد انتهاء الحرب ـ إلى «كومنولث يهودى» (وهو التعبير الذى قصد به أن تكون دولة يهودية). واستغلت الصهيونية الأنباء التى شاعت عن مذابح النازية لليهود فى تحريك الشعب الأمريكى لتأييد مطالبها، ونجحت فى كسب تأييد الرئيس هارى ترومان لها حيث طالب الحكومة البريطانية بقبول مائة ألف مهاجر يهودى على الفور.

ولم تكتف الصهيونية بالتحرك على الصعيد الدبلوماسى، بل شنت حربًا إرهابية شديدة ضد البريطانيين والفلسطينيين فى فلسطين، وتبارت منظمات أرجون وشتيرن وليحى فى التنكيل بجنود ورجال الانتداب، فشنقت عددًا منهم ونسفت فندق الملك داود (حيث مقر قيادتهم)، واغتالت ليحى اللورد موين وزير الدولة المقيم فى القاهرة، وارتكبت عشرات العمليات الإرهابية ضد البريطانيين ومنشآتهم وضد الفلسطينيين.

وأخذت الضغوط الأمريكية على بريطانيا تشتد، فى حين حاول وزير الخارجية البريطانية بيڤن التملص من هذه الضغوط معربا عن اعتراضه على قبول هجرة مائة ألف يهودى حيث إن فلسطين لا تحتمل ذلك، واقترح إيفاد لجنة مشتركة بريطانية أمريكية للنظر فى القضية الفلسطينية فى ضوء البحث عن حل للمشكلة اليهودية الأوروبية. وقد شكلت هذه اللجنة وأصدرت توصياتها المتضمنة ألا تكون فلسطين دولة يهودية أو عربية، بل يقام فيها نظام للحكم الذاتى لا يعتد بالأكثرية العددية. كما تضمنت التوصيات إلغاء نظام انتقال الأراضى بحجة تحيزه ضد اليهود وإطلاق حرية بيعها

وإجارتها واستعمالها، والسماح بقبول مائة ألف مهاجر يهودى على الفور. وقد بادر ترومان بإعلان قبوله لتوصيات اللجنة.

عمت الاضطرابات والفوضى الأراضى الفلسطينية، وتحركت العواصم العربية لنصرة عرب فلسطين. وفى ٢٨ مايو ١٩٤٦م، عقد أول مؤتمر قمة عربى فى أنشاص، حضره ملكا مصر والأردن ورئيسا سوريا ولبنان والوصى على عرش العراق وولى عهد السعودية ونجل إمام اليمن، وأكدوا عروبة فلسطين، مطالبين بوقف الهجرة اليهودية ومنع تسرب الأراضى العربية إلى اليهود، ومؤكدين العمل على استقلال فلسطين واتخاذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عنها ومساعدة الفلسطينيين فى الدفاع عن أنفسهم فى حالة استمرار الغزو الصهيونى.

وكانت الدول العربية قد وقعت ميثاق الجامعة العربية فى ١٢ مارس ١٩٤٥م، وضمنته ملحقًا خاصًا بفلسطين، وأصبحت القضية الفلسطينية هى قضية العرب المحورية التى يتحدون حولها كما يختلفون بسببها.

وقد وجدت بريطانيا نفسها فى مأزق شديد، بسبب تخبطها فى سياساتها، فلم تتمكن من إرضاء العرب أو اليهود، ولم تستطع مقاومة الضغوط الأمريكية التى تطالبها بفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، فتقدمت فى ٢٥ فبراير ١٩٤٧م إلى الأمم المتحدة بطلب إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة.

ودعت الجمعية العامة الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا للإدلاء بمطالبهما، وتضمن تقرير اللجنة الخاصة التى شكلتها الجمعية العامة مطالب كل من الجانبين وأسانيده.

أما الجانب اليهودى فقد طالب بجعل فلسطين دولة يهودية والسماح بهجرة اليهود إليها قبل وبعد إنشاء هذه الدولة، بغير حدود سوى الإمكانية الاقتصادية لاستيعابهم. واستند إلى حاجة اليهود إلى هذه الدولة كملجأ للنازحين من أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وحاجتهم إلى المهاجرين للتغلب على الغالبية العربية للسكان. وأشار إلى الروابط اليهودية الدينية والتاريخية بفلسطين، وإلى تصريح بلفور وصك الانتداب باعتبارهما تعهدات دولية للشعب اليهودى كله. وتحدث عن إنجازات اليهود

فى تنمية البلاد، وأنهم لم يتسببوا فى نزوح العرب، فإقامة الوطن القومى والدولة اليهودية لن يمثل أى ظلم للعرب حيث إنهم عندما يصبحون أقلية فإن حقوقهم الكاملة سوف تصان على أساس المساواة فى المواطنة اليهودية.

وأما الجانب العربي، فإنه طالب بإنشاء دولة مستقلة فى فلسطين غرب الأردن على الفور، على أساس أن العرب يمثلون ثلثى عدد السكان، فهذا هو حقهم الطبيعى حيث إنهم حاليًا، ومنذ قرون طويلة، يمتلكون هذه البلاد، ولم تنقطع صلاتهم بها منذ التاريخ المبكر؛ إذ إنه يقصد بالعربى الشعب العربى الأصيل الذى تزاوج مع الغزاة فأصبح الجميع يتحدثون نفس اللغة ولهم نفس العادات. وتحدث عن مراسلات الشريف حسين ومكماهون ووعود بريطانيا والحلفاء للعرب، والتى تحمل الاعتراف بحقوق العرب السياسية فى فلسطين، وذلك بعد أن قام العرب بتنفيذ التزاماتهم بالثورة ضد الدولة العثمانية. وذكر أنهم يعتبرون الانتداب البريطانى الذى صادق على تصريح بلفور غير مشروع، وأشار إلى ما تنص عليه المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم من الاعتراف مؤقتًا باستقلال فلسطين، وإلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره. وانتهى إلى أنه على الرغم من عدم شرعية الهجرة اليهودية خلال فترة الانتداب فإن العرب يعترفون بها كأمر واقع.

وكان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعان: أحدهما من إعداد فريق الأغلبية للجنة الخاصة التى شكلتها ويوصى بالتقسيم، والآخر يوصى بإقامة دولة فيدرالية، وقد وافقت الجمعية العامة على المشروع الأول.

وقد بررت اللجنة التقسيم بعدة اعتبارات أهمها أن تصريح بلفور وصك الانتداب لا يستبعدان إقامة دولة يهودية وإن كان ذلك لا يتحقق إلا باستخدام القوة، وأن اللجنة ترفض الحجة اليهودية المطالبة بإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين استنادًا إلى أن هذه الدولة تحقق الرفاهية للسكان الأصليين؛ إذ إن ذلك يتوقف على قبول هؤلاء فضلاً عن أن إطلاق الهجرة اليهودية يؤدى حتمًا إلى نزوح العرب وبيعهم لأراضيهم، واستندت اللجنة إلى أن القادة العرب كانوا لا يمانعون، فى وقت ما، من إعطاء فلسطين لليهود مقابل حصولهم على بقية أراضى الدولة العربية التى كانوا يطالبون بها (فى إشارة إلى اتفاق فيصل/ وايزمان عام ١٩١٩م). كما اعترفت اللجنة بأن الانتداب على فلسطين جاء على خلاف مبدأ تقرير المصير.

وانتهت اللجنة إلى رفض المطلب العربى بإقامة دولة عربية علمانية ديمقراطية فى فلسطين بأكملها ورفض المطلب اليهودى بإقامة دولة يهودية فى كل البلاد، كما أوضحت أنها لا ترى إقامة دولة ثنائية القومية؛ لأن ذلك يتطلب المساواة العددية بين الطائفتين، ولا إقامة دولة كانتونات عربية ويهودية؛ إذ إن ذلك يؤدى إلى زياد تفتيت البلاد.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م قرارها رقم ١٨١ متضمنًا: تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية وأخرى عربية يقام اتحاد اقتصادى بينهما، وتدويل منطقة القدس باعتبارها منطقة منفصلة (Corpus Separatum).

صدر قرار التقسيم بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ وامتناع ١٠ دول؛ وذلك بعد ضغوط مكثفة على أعضاء الجمعية العامة من قبل الحركة الصهيونية والحكومة الأمريكية (وهى ضغوط وصفها چيمس فورستال وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت بأنها كانت أقرب إلى الفضيحة وقد شملت وسائل الترغيب والترهيب لدول مثل هايتى وليبيريا والفلبين من خلال الاتصالات الأمريكية المباشرة بالعواصم).

كان قرار التقسيم هو الخطوة الثانية الحاسمة على طريق إقامة الدولة اليهودية بعد تبنى عصبة الأمم لتصريح بلفور، وفى كلتا الحالتين فرضت منظمة دولية على الشعب الفلسطينى قرارها دون الاعتداد برغبات هذا الشعب، الأولى بضغوط بريطانيا والثانية بضغوط الولايات المتحدة.

ولم تتحقق توقعات وايزمان المزعومة أن يؤدى تقسيم فلسطين ورسم حدود للدولة اليهودية إلى طمأنة الفلسطينيين وتيسير الاتفاق معهم.

فلم يكن الفلسطينيون ليقبلوا اقتسام وطنهم مع جالية يهودية لا تملك أكثر من ٦ أو٧٪ من الأراضى، كما كانوا يعلمون أن الصهيونية تسعى للاستيلاء على فلسطين كاملة، وأن قبولها للتقسيم ليس إلا قبولا مرحليا إلى أن تتمكن من الاستيلاء على المزيد من الأراضى؛ الأمر الذى حدث فعلاً؛ إذ شرعت القوات اليهودية على الفور بالتوغل فى الأراضى المخصصة للدولة العربية فى قرار التقسيم.

ومن الغريب أن يذهب البعض إلى تحميل الفلسطينيين مسئولية استمرار الصراع العربى الإسرائيلى وتصاعده بسبب عدم قبولهم لقرار التقسيم عند صدوره عام

١٩٤٧م؛ إذ إن هذا القبول كان كفيلاً ـ فى نظرهم ـ بإنهاء الصراع فى ذلك الوقت المبكر. ولاشك فى أن هؤلاء المحللين يتجاهلون الحقائق بشأن الأهداف الصهيونية التى كانت واضحة للفلسطينيين طوال مرحلة الانتداب البريطانى، والتى عبر عنها بن جوريون فى اتصالاته مع زعمائهم (حسبما أشرنا من قبل) والتى لم تكن تقتصر على إقامة الوطن القومى اليهودى فى أراضى فلسطين غربى الأردن بل كانت تشمل كذلك شرق الأردن. وقد يقال أن الأمم المتحدة كانت كفيلة بالتدخل لفرض تنفيذ قرار بالتقسيم بحسب الحدود المرسومة للدولتين المقترحتين، ولكن واقع الأمر هو أنها فشلت فى مواجهة التوسع اليهودى الذى أعقب صدور القرار كما فشلت فى حمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضى التى استولت عليها فى حرب ١٩٤٨م.

ومع ذلك فإن الفلسطينيين والعرب لم يلبثوا أن قبلوا قرار التقسيم وطالبوا بتنفيذه، وذلك بعد أن تطورت الأحداث على النحو المعروف، حيث تدخلت الدول العربية بقواتها لنصرة الفلسطينيين، ولكنها لقيت أولى هزائمها على أيدى إسرائيل فى حرب ١٩٤٨م، ولجأت بعدها إلى الأمم المتحدة لمحاولة استرداد ما استولت عليه إسرائيل من الأراضى الفلسطينية مطالبة بتنفيذ قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين (رقم ١٩٤ الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨م) الذين بلغ عددهم حوالى ٧٥٠ ألفًا.

وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت «لجنة التوفيق» من أجل تسوية النزاع. واجتمعت اللجنة فى لوزان، ووقع الجانبان فى ١٢ مايو ١٩٤٩م بروتوكولا ينص على التفاوض لتنفيذ القرارين المذكورين.

وأصدرت الأمم المتحدة قرارها بقبول عضوية إسرائيل، وسجل القرار إعلان إسرائيل عن استعدادها لتنفيذ قرارىْ التقسيم واللاجئين، ولكن إسرائيل (بعد أن نجحت فى الحصول على عضوية المنظمة الدولية) عادت فأعلنت رفضها تنفيذ القرارين، وظلت حتى اليوم متمسكة بهذا الرفض.

واضطرت الدول العربية إلى عقد اتفاقات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩م، وذلك على أساس الخطوط التى وصلت إليها القوات المتحاربة، وإن تحفظت فى هذه الاتفاقات بأن خطوط الهدنة لا تفسر بأى حال على أنها حدود سياسية أو إقليمية، وأنها وضعت دون الإخلال بحقوق أو مطالب أو موقف أى من الأطراف، وذلك فيما

يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية (المادة الخامسة). ومن المفارقات أن هذا النص الذى اقترحه الجانب العربى لم يخدم، فيما بعد، سوى إسرائيل، حيث تمسكت إسرائيل منذ انتصاراتها فى حرب ١٩٦٧م بأن خطوط الهدنة ليست حدوداً دائمة، وطالبت بالتفاوض مع الدول العربية على حدود جديدة دائمة ومعترف بها، فى حين يتمسك العرب بهذه الحدود ويطالبون بانسحاب إسرائيل إلى ما وراءها.

وعلى أية حال، فإن مبدأ تقسيم فلسطين وإقامة دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية أصبح، منذ ذلك الوقت، يفرض نفسه على تسوية النزاع، وأصبح الخلاف القائم يدور حول مساحة الدولة الفلسطينية ومدى ما تتمتع به من سيادة.

وكان قرار التقسيم يخصص حوالى ٤٣٪ من مساحة فلسطين للدولة العربية (تضم مناطق الجليل الأعلى والجليل الغربى والضفة الغربية وقطاع غزة ويسكنها ٧٢٥ ألف من العرب و٤٠٧ آلاف من اليهود)، ويختص الدولة اليهودية بحوالى ٥٦٪ من أراضى فلسطين (تشمل الجليل الشرقى والمنطقة الساحلية حتى قطاع غزة عدا حيفا ومنطقة النقب ويسكنها ٤٩٨ يهودياً و٤٠٧ عرب)، وتمثل بقية المساحة منطقة القدس التى أخضعت لنظام التدويل.

أما اتفاقات الهدنة، فقد حققت لإسرائيل الاستيلاء على ٧٧,٤٪ من مساحة فلسطين. وتولت مصر إدارة قطاع غزة، فى حين قام الأردن بضم الضفة الغربية، ولم تقم الدولة الفلسطينية التى نص قرار التقسيم على إنشائها. أما القدس فلم تدول بل استولت إسرائيل على القدس الغربية واستولت الأردن على القدس الشرقية.

وكان من نتائج حرب ١٩٦٧م، أن انحصرت المطالب الفلسطينية والعربية فى إقامة دولة فلسطينية على ما استولت عليه إسرائيل من الأراضى الفلسطينية فى تلك الحرب، (أى الضفة الغربية وقطاع غزة) والذى يبلغ حوالى ٢٢٪ من فلسطين، وعلى أن تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة وأن ينفذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بشأن اللاجئين، والخاص بعودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم وتعويضهم.

* * *